الباب السادس

الثورة والاحتجاج في مصر

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية

ازدهرت فكرة «الانقلابات العسكرية» في مصر والدول العربية مثلما هو الحال في دول العالم الثالث بشكل عام، واستمرت الانقلابات تجوب العالم العربي حتى بعد بداية الألفية الثالثة بثماني سنوات، عندما أطاح انقلاب عسكري في موريتانيا بقيادة قائد الحرس الرئاسي المقال محمد ولد عبد العزيز، في السادس من أغسطس عام ٢٠٠٨م، بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله (وهو أول رئيس موريتاني متنخب ديمقراطيًّا)، حيث فاز في مارس ٢٠٠٧م بأول انتخابات حرة ونزيهة تجرى في موريتانيا منذ استقلالها في عام ١٩٦٠م.

وربما كان من أسباب ازدهار هذه الانقلابات عدة أمور أهمها ضعف البنية المؤسسية لدولنا العربية، وضعف الهياكل التنظيمية، وضعف الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى الجماهير، وتدني مستويات التعليم، وضعف المنظمات والجمعيات ومختلف التكوينات الأهلية، وانسداد السبل أمام الناس للتغيير، والطموح الزائد لضباط الجيش لممارسة السلطة والحكم حينما يشعرون أنهم أقوى مؤسسة في البلاد.

وكانت مصر من الدول العربية التي عانت من هذه الظاهرة السلبية، حيث شهدت انقلاب الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وهو الأمر الذي ناقشناه في أماكن أخرى من هذا الكتاب.

ورغم أن هذا الانقلاب اكتسب شرعية جعلت الكثيرين يوافقون على تسميته «ثورة» وليس «انقلابًا»، ورغم الكثير من الأمور الإيجابية التي تحققت بسببه وأهمها

التغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والنهوض الاقتصادي وحركة التصنيع، وأهم من ذلك كله الاستقلال وطرد المستعمر البريطاني، إلا أن المجال السياسي شهد انتكاسة كبرى وردة كاملة، فبعد الانفتاح السياسي والحياة الحزبية والانتخابات البرلمانية ودولة المؤسسات، التي وإن لم تكن كاملة إلا أنه كان من الممكن تطويرها والإضافة إليها، بعد كل ذلك وجدنا انغلاقًا سياسيًّا كاملاً، وإلغاءً كاملاً للأحزاب، وتجميدًا وتزييفًا للحياة البرلمانية، ورأينا تضييعًا كاملاً للقانون.

ووصل الأمر في الجمهورية الثالثة أن أصبحت مسخًا مشوهًا للحياة السياسية السليمة، وصارت حياة الناس ديكورًا زائفًا، غير مسموح لهم إلا بالكلام من أجل التنفيس عما بداخلهم، لكن أهل الحكم لا يستمعون لأي نقد، ولذلك فلا عجب إن ساءت أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية وانعدمت الوظائف وعادت الرأسمالية أشرس مما كانت قبل انقلاب ١٩٥٢م.

وهكذا أثبت الواقع والخبرة أن انقلاب يوليو ١٩٥٢م كان سلبيًّا في المحصلة العامة، لأن مصر إذا كانت تعاني من بعض هفوات الملك، فإنه بعد هذا الانقلاب، وخاصة في الجمهوريتين الثانية والثالثة، أصبح لدينا عشرات بل مئات وآلاف من الملوك المستهترين المستبدين الناهبين لخيرات البلاد.

ولذلك فإن خبرة الشعب المصري يجب من الآن أن تقف في وجه أية محاولة لانقلاب عسكري جديد، وليكن مطلبنا الرئيسي هو الضغط بكل الطرق السلمية الممكنة من أجل استعادة الحياة السياسية السليمة واستعادة دولة القانون وإقامة المؤسسات الحقيقية وتحجيم سلطة الحاكم وتقوية التكوينات الأهلية الفاعلة في المجتمع من أجل التصدي لأية محاولة جديدة لسرقة إرادة الشعب المصري والتصرف نيابة عنه أو في غيبته ودون موافقته ودون رغبته.

وكانت محاولة الانقلاب التي قادها صالح سرية، فيما عرف بقضية «الفنية العسكرية» عام ١٩٧٤م، دليل آخر على أن كثيرًا من المصريين لا يزالون يرون أن

«الانقلاب العسكري» هو أفضل وسيلة للتغيير، بعد أن استبد السادات بالحكم ولم يصل لآمال وأحلام قطاع عريض من المصريين الذين كانوا يرغبون في تغيير حقيقي وفي إقامة حياة سياسية مفتوحة ونظيفة وليس مجرد شعارات وهمية ودولة مؤسسات ورقية.

ففي فجر يوم الخميس الثامن عشر من شهر أبريل للعام ١٩٧٤م، وبينما كان يتم الإعداد لاجتماع يضم أركان النظام المصري وعلى رأسهم أنور السادات في قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على شاطئ النيل صباحًا، لمناقشة خطة العمل التنفيذية لورقة أكتوبر، كان هناك تحرك يبدأ في مكان آخر[1].

كانت تدور معركة شرسة على أبواب الكلية الفنية العسكرية بين فريقين غير متكافئين تمامًا، ما يقرب من ثمانية عشرة شابًّا يافعًا في مقتبل العمر، مسلحين بمجموعة من السكاكين والمطاوي، وقوات عسكرية مجهزة من حراسة الكلية، ليختلط الحابل بالنابل ويسقط ثلاثة عشرة قتيلاً، ستة من المهاجمين، وسبعة من الحراس، لتنتهي العملية سريعًا، ويحاول المهاجمون سحب أنفسهم في محاولة للفرار.

على الجانب الآخر من سور الكلية، وفي الداخل تحاول مجموعة أخرى من طلبة الكلية الاستيلاء على مخزن سلاح لواء الحراسة، لكنهم فشلوا في ذلك أمام دفاع سرية الحراسة، فتوجهوا إلى كابينة الإنارة وعمدوا إلى قطع الكهرباء، لتدور معركة داخل الكلية، تنتهي سريعًا مخلفة وراءها أحد عشر قتيلاً، وسبعة وعشرين مصابًا.

وكانت بداية تكوين هذا التنظيم إثر هزيمة ١٩٦٧م، وما خلفته من جروح وندوب كثيرة، ومن فقدان الأمل بين الشباب، مما حدا بهم إلى البحث عن حل، بعد أن أرجعوا أسباب الهزيمة إلى البعد عن الله، وفشل الحلول العلمانية والقومية،

(١) رياض حسن محرم، الجماعات السلفية الجهادية.. وفقه التكفير، http://www.ahewar.org، ٩/١/٢٠٠٨م.

والاستعانة بقوى الشرك والكفر، طارحين الحل في إقامة الدولة الإسلامية.

وكان لتوقيت وصول صالح سرية، أردني من أصل فلسطيني، إلى مصر في عام ١٩٧١م، أثرًا حاسمًا في بلورة فكرة الانقلاب العسكري، خاصة وأنه سبق اتهامه بالاشتراك في محاولة اغتيال أحمد حسن البكر، وقد فرّ إلى سوريا فالأردن، وارتبط بحزب التحرير الإسلامي، قبل أن يأتي إلى مصر عام ١٩٧١م ويحصل على درجة الدكتوراه في التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٢م، ويعمل بمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وكان صالح سرية شخصية كاريزمية، لا يملك من يقابله فكاكًا من أن ينبهر به، بخلقه وبشخصيته وبعلمه، وبقدرته الفائقة على الإقناع بأبسط الطرق وأيسرها، وقدرته على صياغة أعقد القضايا وعرضها في كلمات بسيطة وموجزة.

نجح سرّية في تكوين تنظيم واسع ومتنوع جغرافيًّا من مجموعة متحمسة من الشباب، قسمهم إلى مجموعات صغيرة، فعلى رأس مجموعة الإسكندرية يوجد «كامل عبد القادر»، طالب بكلية الطب، و«طلال الأنصاري»، طالب بكلية الهندسة، وعلى رأس مجموعة بور سعيد يوجد «أحمد صالح»، وعلى رأس مجموعة القاهرة والجيزة يوجد «حسن الهلاوى» و«مصطفى يسرى»، وعلى رأس مجموعة قنا «محمد شاكر الشريف»، وعلى رأس مجموعة الفنية العسكرية «كارم الأناضولي»، بينما بقيت باقي الكليات العسكرية تحت القيادة المباشرة لصالح سرية.

أمام ضغط الشباب المتحمس المتكرر والمستمر على سرعة التحرك، واستعجال العمل، والإلحاح الدائم، اضطر صالح سرّية للتسرع بوضع الخطة الأولى وهى اغتيال الرئيس السادات مع كبار قياداته بالمطار عند عودته من زيارة خارجية ليوغوسلافيا، وتم تكليف مجموعة القاهرة والجيزة بقيادة «حسن الهلاوى» برسم خريطة تفصيلية للمطار، ولكن لعدم قيام المجموعة بما كلفت به تم إلغاء الخطة.

ثم تم تكليف مجموعة الإسكندرية بإعداد رسم كروكى عن مكانين محتملين للهجوم: الأول مجلس الشعب والثاني مبنى الاتحاد الاشتراكي على «كورنيش النيل»، وقد حضرت مجموعة من ستة أفراد من الإسكندرية منهم محمد على خليفة وهاني الفرانونى وأنجزوا المطلوب.

تم وضع الخطة البديلة بواسطة صالح سرّية وكارم الأناضولي، وتعتمد على الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية بمهاجمة حرس بوابة الكلية في صمت لإدخال عدد كبير من الشباب إلى الكلية، ثم بعد ذلك الاستيلاء على الأسلحة والسيارات والمدرعات من الكلية بمساعدة الطلبة أعضاء التنظيم داخل الكلية، مستغلين صلاحياتهم كقادة مناوبين أثناء الليل، ثم التوجه بما حصلوا عليه إلى مقر الاتحاد الاشتراكي لمهاجمة السادات وأركان حكمه أثناء اجتماعهم.

وكبروفة للأحداث طلب سرّية من مجموعة الإسكندرية الحضور إلى القاهرة، و لتوجه إلى موقع العملية قبل بدء التحرك بيوم واحد وبعد حضورهم طلب منهم العودة والحضور في اليوم التالي.

وأعد صالح سرية بيان الانقلاب بخطه، يدعو فيه إلى قيام نظام جديد في مصر يقضى على الفساد، ويدعم الإيمان والأخلاق والفضيلة، ويضمن الحريّات، وتم تذييل البيان بتوقيع د. صالح سرّية رئيس الجمهورية.

ومع بداية التحرك تسلل اثنان من التنظيم، أحدهما توجه إلى وزارة الداخلية والثاني إلى رئاسة الجمهورية، وقاما بالإبلاغ عن الخطة، وبعد مرور وقت طويل من عدم التصديق والتحقيق معهم، توجهت قوة صغيرة من الأمن المركزي إلى الكلية الفنية العسكرية، ليتم إجهاض الهجوم في بدايته، ويتم القبض على قياداته، وعلى رأسهم صالح سرّية، وأجريت لهم محاكمة سريعة، حاولت السلطات الأمنية إثبات تورط النظام الليبي في العملية، وحاولت النيابة أن تزج باسم «حسين الشافعي»

نائب رئيس الجمهورية السابق فيها، ولكن ربط الحركة بأي قوى خارجية أو داخلية باء بالفشل.

صدر الحكم بإعدام صالح سرّية وكارم الأناضولي وطلال الأنصاري (قرر السادات تخفيف الحكم الصادر عليه بالإعدام إلى المؤبد، نتيجة وساطة والده الشاعر السكندري عبد المنعم الأنصاري)، وبأحكام بالسجن على عشرات منهم، وطويت صفحة من تاريخ أول تنظيم إسلامي جهادي انقلابي في مصر[1].

كان منطقيًّا أن يفشل الانقلاب، لأن هؤلاء الشباب المندفعين عديمي الخبرة، لم يعرفوا أن مؤسسة الحكم في مصر، بل النظام السياسي المصري، مؤسسة معقدة وضاربة بجذورها في التاريخ منذ الدولة الفرعونية الأولى، فهناك دولة لها نظام، بصرف النظر إن كان ديمقراطيًّا وعادلاً أم ديكتاتوريًا وظالمًا، إنما هو نظام ذو تاريخ ولديه قدرة على الدفاع عن نفسه، ولا يسقطه عشرات من الشباب بالسكاكين والمطاوي والأسلحة البدائية.

وحتى لو وصل هؤلاء الشباب عديمو الخبرة إلى السلطة عن طريق هذا الانقلاب، فلم يكن باستطاعتهم إقناع المصريين ببرنامجهم، وكانوا سيتحولون شيئًا فشيئًا إلى مستبدين.

التاريخ والخبرة يقولان ذلك، لن يحترم المصريون ويحقق لهم ما يطمحون إليه إلا نظام قائم على إرادتهم وناتج عن رغبتهم، نظام اختاروه بأنفسهم، نتيجة لوعيهم ونضالهم، وهذا النظام لن ينقلب على المصريين الذين جاءوا به، لأنه يعلم أنه إذا اعوج لن يتركه المصريون بل سيواجهونه ويتظاهرون ضده ويسقطونه.

ومثلما وقعت محاولة انقلاب الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م وفشلت، كانت المحاولة الانقلابية التي قادتها «جماعة الجهاد» بالاشتراك مع «الجماعة الإسلامية»

(١) المرجع السابق.

والتي أطاحت بالرئيس السادات وقتلته وإن لم تستطع تحقيق أي هدف آخر، فيما عرف بـ«أحداث ١٩٨١م واغتيال السادات وأحداث أسيوط»، وفشلت أيضًا لنفس الأسباب التي ذكرناها تعقيبًا على محاولة انقلاب الكلية الفنية العسكرية.

كان تيار الجهاد موجودًا في الساحة المصرية ويعمل في صمت وسرية كاملة، كما هي طبيعته، لكن على يد المهندس محمد عبد السلام فرج، حدثت تغيرات نوعية ونقلة كبيرة في فكر وأهداف وآليات التنظيم.

ففي عام ١٩٨٠م، تمكن محمد عبد السلام فرج من تجنيد ضابط المخابرات الحربية المقدم عبود الزمر لتنظيم الجهاد الذي يقوده، كما تمكن من إقناع قيادة الجماعة الإسلامية بالصعيد بفكر الجهاد، وتحقيق التعاون بين الفصيلين لإنجاز هدف التنظيم الأكبر وهو قلب نظام الحكم، كما تمكن فرج من تحقيق الاندماج مع عدة مجموعات جهادية.

كان محمد عبد السلام متعجلاً جدًّا للقيام بالتحرك الانقلابي ضد نظام السادات المعلماني، وفاقه في هذا التعجل نبيل المغربي الذي كان لديه مجموعة مدربة تدريبًا شبه عسكري، كما كان نبيل المغربي نفسه ضابط احتياط سابق بالمخابرات الحربية، وكان قد وضع برنامجًا مكثفًا ومبسطًا وقصيرًا لتدريب المدنين على عدد من الأعمال العسكرية التي رأى أنها كافية لتحقيق أهدافه.

وقد أدت حرفية عبود الزمر العسكرية لتعزيز نزعة التعجل لدى محمد عبد السلام، ووضع الزمر خطة انقلاب عسكري يدعمه مدنيون مدربون عسكريًّا، وطلب من محمد عبد السلام وسائر القادة توفير عدد حدده بدقة ليدربه عسكريًّا وفق برنامج تدريبي محدد، بجانب توفير كميات وأنواع السلاح والذخائر والوسائل المختلفة اللازمة والتي حددها.

تطورت الأمور كثيرًا بشكل متلاحق أمام محمد عبد السلام فرج، وفجأة باغتته

قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م، وكان هو نفسه مطلوبًا للاعتقال فيها، لكنه نجح في الهرب، وفي نفس الوقت كانت قوائم الاعتقال تتضمن أغلب أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية، لكنهم هربوا ولم يعتقل منهم سوى طلعت فؤاد قاسم[١].

توجه عدد كبير من مجلس شورى الجماعة الإسلامية من الصعيد إلى القاهرة وسعوا لمقابلة محمد عبد السلام وأركان قيادته، وفي الاجتماع ألح قادة الجماعة الإسلامية على أهمية أن يتحرك تنظيم الجهاد بسرعة ويباشر القتال ما دام السادات بدأ بضرب الحركة الإسلامية عبر قرارات التحفظ، وحذروا تنظيم الجهاد من أن يقع فيما وقع فيه الإخوان المسلمون عندما ترددوا في استخدام القوة ضد عبد الناصر، مما أفسح المجال لعبد الناصر للبطش بهم.

في نفس الوقت الذي عقد فيه الاجتماع بمقر تابع لصالح جاهين بقرية «صفط اللبن» بمحافظة الجيزة داهمت ٣ حملات من قوات الأمن ٣ مقرات هامة لتنظيم الجهاد بالجيزة أحدها كان منزل صالح جاهين، والثاني منزل عبود الزمر، إلا أن خبر انطلاق الحملات كان قد وصل لتنظيم الجهاد قبيل انطلاقها بخمس دقائق فاكتفوا بتغيير مكان الاجتماع وتشديد إجراءات التأمين له، مما ضيع على الأمن فرصة صيد سهل وكبير.

علم قادة الجهاد بانكشاف أمر التنظيم للأمن فجرت عملية انتشار واسعة (هروب منظم)، مما قطع صلتهم بمجموعة الجماعة الإسلامية برمتها.

وخلال أيام قرّر محمد عبد السلام اغتيال السادات عبر عدد من ضباط الجيش التابعين له، واستقر الأمر على قيام خالد الإسلامبولي بذلك على الوجه المشهور والمعروف عن العملية، وفي البداية عارض عبود الزمر وعدد من قادة الجهاد، العملية، لكن محمد عبد السلام الرجل الأقوى في التنظيم قرر المضي في العملية

(١)عبد المنعم منيب، تيار الجهاد.. واغتيال السادات، إسلام أون لاين، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م.

فتعت.

نجحت عملية اغتيال السادات وفشلت العمليات الأخرى التي كان مقرر لها أن تتم بالمواكبة لها، وكذلك التي كان مقرر لها أن تتبعها، وتساقط أعضاء وقادة وأسلحة التنظيم الواحد تلو الآخر، وكان سهلاً على الأمن أن يجهز على التنظيم في أسابيع محدودة بمجرد أن أمسك بطرف أول خيط؛ بسبب انعدام الإجراءات الأمنية لدى التنظيم[1].

ولم يكن قادة الجماعة الإسلامية الهاربين بالصعيد على علم بالهزائم التي يلقاها حلفاؤهم من قادة الجهاد في القاهرة وسائر محافظات مصر خارج الصعيد؛ بسبب انقطاع الاتصال بين حلقة وصلهم (أسامة حافظ) وبين قادة الجهاد، ومن ثَم أصابهم الحماس الشديد إثر سماعهم بخبر نجاح عملية اغتيال السادات من وسائل الإعلام، فقرروا تنفيذ أحداث أسيوط المشهورة في فجر أول أيام عيد الأضحى، يوم الثامن من أكتوبر عام ١٩٨١م، أي عقب اغتيال السادات بيومين، حيث هاجموا مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة وفرق الأمن، وانهارت منظومة الشرطة، مما دعا لتدخل القوات الخاصة التابعة للجيش وتخليص المدينة من سيطرة الجماعة الإسلامية، والقبض على قادة وأعضاء الجماعة خلال ٣ أيام من الصدام المسلح.

وراج في أحداث أسيوط ١١٨ شخصًا قتلى من جنود وضباط الشرطة وعدد آخر من المواطنين (٥ ضباط - ١٠١ جندي - ١٢ من المواطنين).

وهكذا، تثبت الانقلابات العسكرية، ومحاولات الانقلابات الفاشلة، أن الانقلاب مهما كانت قوته لن ينجح، لأنه إذا كان تنظيم «الضباط الأحرار» قد نجح في إسقاط حكم الملك فاروق، فأعتقد أن تكرار التجربة لم يعد ممكنًا نتيجة التطور

(١) المرجع السابق.

الهائل الذي حدث في عدد وبنية وكفاءة أجهزة الاستخبارات ورصد المعلومات، خاصة في عهدي السادات ومبارك.

وكما قلنا، فحتى لو نجح الانقلاب، أيًّا كان القائمون به واتجاهاتهم وورعهم، فنحن نرفضه ونرفض ثقافة الانقلابات وثقافة زعماء الانقلابات، ونرفض آلية عمل القائمين على الانقلابات، ونرفض ثقافتهم العسكرية الأحادية، ونرى أن نجاح أي انقلاب في مصر هو إهانة لمصر وما فيها من كفاءات ومواهب وعلماء وفقهاء في السياسة والقانون وكل فروع العلوم.

الفصل الثاني

الثورات المنظمة

سنقصر حديثنا في هذا الفصل على ثورات المصريين في العصر الحديث، وتحديدًا منذ وصول الحملة الفرنسية كقوة احتلال، فقد خاضوا ضدها ثورتين كبيرتين حتى أجبروها على الرحيل، ثم انتفض الجيش المصري بقيادة عرابي في ثورة رائعة في مواجهة الاستبداد والظلم الذي تعرضت له طبقات المجتمع المصري المختلفة، وكانت أروع الثورات هي ثورة الشعب المصري العظيمة عام ١٩١٩م ضد المحتل البريطاني.

هذه الثورات الأربع تأكيد على حيوية المصريين في مواجهة الظلم، فقد خرجوا بصدورهم المكشوفة أمام السلاح المتقدم، وقدموا عشرات الآلاف منهم شهداء في سبيل الدفاع عن الوطن، ومن أجل تحرير هذا الوطن من أية سلطة للاحتلال أو الطغيان والاستبداد.

كانت الظروف مختلفة في كل حالة من الحالات، لكن حينما كان ظلام الليل يخيم على مصر، وحينما كان الفساد يتزايد، وحينما كانت المظالم تعلن عن جبروت المحتل أو الحاكم المستبد، وحينما كان الوطن يخنق وتسلب إرادته وتمتهن كرامته، كان المصريون يخرجون عن بكرة أبيهم، غير مبالين بمصيرهم وما يمكن أن يتعرضون له جراء ثورتهم.

وسوف نتوقف أمام هذه الثورات الأربع: ثورتا القاهرة الأولى والثانية ضد المحتل الفرنسي، الثورة العرابية ضد نظام الخديوي توفيق، ثورة عام ١٩١٩م ضد الإنجليز، مناقشين تفاصيل ما جرى في كل ثورة من هذه الثورات، متوقفين عند

أهم المكاسب وأبرز الخسائر، مستلهمين العبر والدروس المستفادة من كل من هذه الثورات، لكي نستفيد منها.

ورائدنا في كل ذلك أن نتعرف، من ناحية، على النقطة الفارقة التي يبدأ الغليان الشعبي عندها، ومن ناحية ثانية، أن نحاول ألا نقع في أخطاء هذه الثورات بل نطور من أدائنا حتى ، ومن ناحية ثالثة، نثبت لأنفسنا وخاصة للمرتابين منا أن الشعب المصري ربما يكون طويل النفس في الصبر على الطغيان والاستبداد، لكنه أبدًا لم يرض بهما، بل رفضهما وثار عليهما.

أولاً: ثورة القاهرة الأولى:

حينما ترك المماليك القاهرة عارية ومستباحة بعد هزيمة سريعة أمام جيش الحملة الفرنسية في موقعة إمبابة ١٧٩٨م، تقابل المصريون والفرنسيون وقد استعد الفرنسيون بأحدث الأسلحة بينما المصريون تسليحهم متخلف وبدائي، فكانت النتيجة ٧٠٠٠ قتيل من جيش مراد بك منهم ٥٠٠٠ مصري و٢٠٠٠ من المماليك مقابل ٣٠٠ جندي فرنسي.

رأى بونابرت أن مصر الضائعة ما بين ضعف السلاطين العثمانيين وصراعات أمراء المماليك، يمكن أن تقع بسهولة أسيرة في قبضته ليبنى على أساساتها العريقة قاعدة له في الشرق.

ولكن مع هروب المماليك اصطدمت قوات الحملة بالمقاومة الصلبة خاصة في الإسكندرية والمنطقة الواقعة بين المنصورة ودمياط، وبرزت في خضم المقاومة أسماء لزعماء مصريين تحدوا الاحتلال الفرنسي وقاوموه حتى الموت أو النفي: محمد كريم .. حسن طوبار .. وكثير غيرهم.

بعد إحراز الفرنسيين للانتصار واحتلالهم القاهرة، اعتقد نابليون أن كراهية المصريين للأتراك والمماليك ستؤدى إلى الترحيب بالفرنسيين أو على الأقل لن يكون

هناك أية مقاومة من المصريين للحكم الفرنسي الذي قدم نفسه إليهم على أنه المنقذ من جحيم المماليك[1].

ومع إعلان بونابرت أن غرضه الأول هو «سعادة الشعب المصري واحترام شعائره الدينية وأمواله»، بدأ في مصادرة الأملاك وخاصة البيوت بحجة احتياجهم لها. وذكر الجبرتي هدم الفرنسيين للكثير من المباني والآثار والمساجد لتحصين القاهرة وقال: «أمروا سكان القلعة بالخروج من منازلهم والنزول إلى المدينة ليسكنوا بها فنزلوا واصعدوا إلى القلعة مدافع ركزوها بعدة مواضع وهدموا بها أبنية كثيرة، وشرعوا في بناء حيطان وكرانك وأسوار، وهدموا أبنية عالية وأعلوا مواضع منخفضة، وبنوا على بدنات باب العزب بالرميلة وغيروا معالمها وأبدلوا محاسنها ومحوا ما كان بها من معالم السلاطين وآثار الحكماء والعظماء وما كان في الأبواب العظام من الأسلحة والدرق والبلط والحوادث والحرب الهندية وأكر الفداوية، وهدموا قصر يوسف صلاح الدين ومحاسن الملوك والسلاطين ذوات الأركان الشاهقة والأعمدة الباسقة». هذا غير هدم أبواب الحارات، وقطع رواتب الأوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء، وتفتيش المنازل ومصادرة الخيول والسروج والجمال والأبقار والثيران والسلاح أو دفع مقابل عنها، مما أثار سخط المصريين.

ثم دعا بونابرت العلماء والأعيان إلى تكوين ديوان من المشايخ والعلماء يختص بالأمن العام والتموين والصحة، وعلى الرغم من أن الديوان كان ذا صفة استشارية ولم يكن له فعليًا أية سلطة، إلا أنه ساهم في بلورة قيادة شعبية مصرية متمسكة بحقها في إدارة البلاد.

وقد عطل نابليون اجتماعات الديوان بعد أن اصطدم به أعضاؤه، معلنين رفضهم هذا الكم الهائل من الضرائب الباهظة وخاصة ضرائب العقارات، التي

(١) نرمين خفاجي، ثورة القاهرة الأولى، موقع الحوار المتمدن، العدد: ٢٥٩٨ – ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩.

ازدادت بعد أن دمر الإنجليز الأسطول الفرنسي في أبي قير، في محاولة لإعادة بناء أسطولهم مرة أخرى وإعادة تمويل جيش الحملة على حساب المصريين. وقد أثارت تلك الضرائب سخط المصريين بجميع فئاتهم وطوائفهم، مما فجر براكين الغضب الكامنة في نفوس المصريين.

وجاء الرد سريعًا في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م، عندما انبعث وميض شرارة الغضب. يقول الجبرتي في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»: «فتجمع الكثير من الغوغاء، من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم، وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية وزعر الحارات البرانية ولهم صياح عظيم وهول جسيم. ذهبت تلك الجموع إلى بيت القاضي ليخرج معهم إلى بونابرت لمطالبته بإلغاء الضرائب الجديدة إلا أنه خاف عاقبة الثورة، فرجمه الثائرون بالحجارة والطوب ولم يتمكن من الهرب من أيدي تلك الحشود»[1].

كما احتشد بالأزهر العلماء والجموع الغفيرة، وعمت الثورة أنحاء القاهرة في لمح البصر، ونظرًا لأن الفرنسيين لم يتوقعوا قيام المصريين بثورة، فقد خرج الجنرال ديبوي «حاكم القاهرة» مع بعض عساكره لتهدئة الأحوال، وذهب إلى بيت القاضي ففوجئ بكم البشر الهائج فهجم عليه الثوار وقتلوه، كما قتل الكثير من فرسانه، وسيطر الثوار على معظم مداخل القاهرة، كباب الفتوح وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشعرية، وقاموا بهدم مساطب الدكاكين لاستخدام أحجارها كمتاريس تعوق هجوم العدو، ووقف وراء كل متراس حشد عظيم من الناس، وبعد أن أدرك الفرنسيون اندلاع الثورة بمقتل الجنرال «ديبوي»، بدأ الهجوم على الثوار بإطلاق النار على الناس في الشوارع وخلف المتاريس، فتجمع الثوار في الأزهر ونصبوا المتاريس في الطرق والحارات والأزقة المؤدية إليه لتحصين مركز

(١) المرجع السابق.

الثورة، وانضم إلى صفوف الثوار أهالي القرى المجاورة للقاهرة.

وفى أثناء الليل، نصب الفرنسيون مدافعهم على جبل المقطم قرب القلعة، وفى اليوم التالي استمر الثوار في الهجوم على كتائب الفرنسيين، وقد بدأ نابليون خطته في خنق الثورة بنشر جنوده حول ضواحي القاهرة لمنع أهلها من الانضمام إلى صفوف الثوار، ثم أرسل في طلب مقابلة المشايخ فلم يجبه أحد، وعندها وبداية من عصر اليوم الثاني، أمر نابليون بقصف القاهرة بالمدافع المنصوبة بالقلعة وخاصة الأزهر مركز الثورة والأماكن المحيطة به.

وفى اليوم الثالث، دخل الفرنسيون منطقة الأزهر التي خربها القصف ومات تحت أنقاضها الآلاف، وهدموا المتاريس ودخلوا الجامع الأزهر بخيولهم وحطموا كل ما وجدوه في طريقهم، ونهبوا البيوت المحيطة بحجة البحث عن الأسلحة، ثم بدأ الانتقام بالقبض على أعداد غفيرة نفذ فيهم جميعًا حكم الإعدام، وكان بينهم الكثير من النساء، وقد اعترف سكرتير نابليون في مذكراته أنه كان يتولى التصديق على أحكام الإعدام، وبعد تنفيذ الحكم كانت توضع الجثث في زكائب ويتم إغراقها في النيل. أعلن نابليون أنه تم القبض على ثمانين شخصًا هم قيادات الثورة سجنوا بالقلعة ثم نفذ بهم حكم الإعدام بدون محاكمة.

وهكذا غلفت القاهرة سحابة كئيبة سوداء، وتوالت حوادث الاختفاء والتعذيب والقتل، وخبأ النيل في قلبه المئات من شهداء الثورة المصريين البسطاء الذين هبوا للدفاع عن حقهم في الحياة وأعلنوا كراهيتهم للظلم وللاحتلال، وكان من ضمن الضحايا الشيخ عبد الوهاب الشبراوى وهو من أهم علماء الأزهر والشيخ سليمان الجوسقى شيخ طائفة العميان. وقد قتل من علماء مصر ثلاثة عشر عالمًا، وبلغ عدد ضحايا الثورة ما يقرب من الأربعة آلاف مقابل ٢٠٠ فرنسي بينهم بعض المهندسين الذين استفزوا أثناء تحصينهم مدينة القاهرة مشاعر المصريين

بهدمهم للبيوت وخلع الأبواب ونبش القبور.

ورغم أن الثورة استمرت ثلاثة أيام فقط وانهزمت أمام التفوق العسكري الفرنسي، إلا أن صداها انتقل إلى باقي أنحاء مصر، وبخاصة القرى المجاورة للقاهرة والتي شاركت في الثورة بالرجال والسلاح والتي نالت أيضًا حظها من القمع بالاعتقال والقتل مثل ما حدث للشيخ سليمان الشوربى شيخ قليوب الذي اعتقل بالقلعة ثم قتل، كما تم اعتقال بعض الزعماء كرهائن، ولم تسلم القرى الواقعة على النيل من أذى الفرنسيين، فأحرقت قرية كاملة من قرى إمبابة بعد تهجير أهلها، بسبب إطلاق تلك القرى الرصاص على السفن الفرنسية، واستمرت المقاومة تصهر الشعب وتمنحه الثقة بقوته، حتى جاءت ثورة القاهرة الثانية[1].

وإذا كانت مشكلة الثورات والاحتجاجات في مصر هي مشكلة قيادة وإدارة، فإن قيادة ثورة القاهرة الأولى كانت أزهرية خالصة. فقد تحمل الأزهر تبعات الزعامة الوطنية وقيادة الأمة والوقوف أمام المعتدي؛ فلم ينخدع علماء الأزهر بمحاولات التودد وإظهار التبجيل والتقدير الذي أبداه قائد الحملة نحوهم، حيث أشعلوا ثورة القاهرة الأولى، التي لم تهدأ إلا بعد أن ضرب الفرنسيون الأزهر والجهات المحيطة به بالمدافع واحتلوا الجامع بخيولهم وبالوا فيه، وألقوا بالمصاحف على الأرض وداسوا عليها بأحذيتهم، وسلبوا ما وجدوا من أموال الطلبة في أروقة الأزهر، وقبضوا على عدد من مشايخ الأزهر المتهمين بالتحريض على الثورة وأعدموا بعضهم[2].

والدروس المستفادة من ثورة القاهرة الأولى هي أن الشعب المصري، كالعهد به دائمًا، شعب ذكي لم تدخل عليه ألاعيب نابليون الذي أراد أن يقنعه بأنه صديق للمصريين، فالضمير المصري الحي لم يفقد أبدًا البوصلة التي تعرفه العدو من

(١) المرجع السابق.

(٢) أحمد تمام، الأزهر يغلق أبوابه، إسلام أون لاين، ٢٣ يوليو ٢٠٠١.

الصديق، وكان المصريون عند الظن بهم حينما رفضوا مبادرات نابليون الخبيثة وأعطوها ظهورهم. والمصريون اليوم أذكياء لا تخيل عليهم أكاذيب إعلام النظام القائم ولا ألاعيب أركانه ورموزه، وإنما هم يدركون كم الجرائم التي يرتكبها هذا النظام يوميًّا في حقهم.

كما كانت القيادة الدينية هي روح الثورة، فالناس تثق في المشايخ والعلماء، فهم معلموهم ومفتوهم، ولكن الأزهر الذي قاد ثورتي القاهرة الأولى والثانية، كان حرًّا في تلك الأيام ولم يكن مكبلاً بالأغلال التي صنعتها جمهوريات يوليو الثلاث، وهذا ما يفسر لنا عدم وجود علماء الأزهر الآن في مشهد قيادة حركة الرفض ضد ظلم واستبداد النظام، فهذا النظام جعلهم مجرد موظفين بعد أن سلب الأزهر استقلاله وبعد أن أصبح عالم الأزهر مهددًا في عيشه ومعرضًا للفصل من وظيفته في أي وقت إذا قال ما لا يرضاه النظام وأجهزة الأمن.

ورغم البلاء الحسن الذي حدث في ثورة القاهرة الأولى، فإن المرء يستطيع أن يؤكد أن إرادة الناس العاديين وهمتهم وغضبهم كانت سابقة لإرادة قيادات الثورة ومشايخها، فتعدد القيادات وعدم التنسيق بينهم وعدم ارتفاعهم لحجم ومستوى غضب الناس كان واضحًا.

والآفة الكبرى أن الثورة كانت عفوية، فلم يكن هناك سيناريو أو تخطيط أو تصور مسبق لقيادة الأحداث وتطويرها، وإذا كنا لا نستطيع التقليل من أهمية التصرف العفوي الوقتي وقوته، إلا أن الملاحظ أنه ظل سابقًا لتفكير القيادة التي لم تستطع الوصول لمستواه، فكان يمكن أن تكون الثورة أكثر تنظيمًا وأهدأ قليلاً لكنها أكثر امتدادًا وأطول مدة، وبالتالي أكثر إيلامًا للمحتل الفرنسي. فثورة بهذه القيمة وهذه الأهمية كان يجب ألا تكون ثلاثة أيام فقط.

***

ثانيًا: ثورة القاهرة الثانية:

ظل الرفض الشعبي للحملة قائمًا، وظلت جمرة المقاومة مشتعلة لا تنطفئ، وهنا أدرك الجنرال كليبر قائد الحملة الفرنسية على مصر بعد نابليون بونابرت حرج موقفه، وعدم قدرة أفراد حملته على الاستمرار في مصر، فقرر التفاوض مع «يوسف باشا ضيا» الصدر الأعظم الذي جاء على رأس جيش ضخم لإخراج الفرنسيين من القاهرة، واتفق الطرفان على طريقة تحفظ الكرامة لخروج الجيش الفرنسي وتبقي على شرفه العسكري، وتضمّن الاتفاق طريقة تنظيم جلاء الفرنسيين عن مصر، وتحدد المراحل والأزمنة لتحقيق هذا الجلاء، وأطلق على هذا الاتفاق معاهدة العريش، وأبرمت في (٢٢ من شعبان ١٢١٤هـ،٢٤ من يناير ١٨٠٠م).

وعلى الفور بدأ كليبر في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فأجلت الحملة قواتها في بعض المناطق البعيدة، فدخلها العثمانيون وحلوا محل القوات الفرنسية المنسحبة، وعسكر الصدر الأعظم بجيشه في «بلبيس»، وتسلل جزء من الجيش العثماني إلى داخل القاهرة، وعين العثمانيون واليًا لهم على الصعيد، وأصبح جلاء الفرنسيين قاب قوسين أو أدنى، غير أن كليبر فوجئ برسالة من قائد الأسطول البريطاني يعلنه أن اللورد كيث القائد الأعلى للأسطول قد رفض التصديق على المعاهدة، وأنه لم يعد أمام الفرنسيين سوى التسليم بلا قيد أو شرط كأسرى حرب، ولا سبيل لعودتهم إلى فرنسا على هذا النحو الذي تم الاتفاق عليه مع الدولة العثمانية[1].

جن جنون كليبر وثار ثورة عامة وقرر أن يبطش بالعثمانيين، فأعاد احتلال المواقع التي كان قد أخلاها، ثم باغت الجيش العثماني المرابط على مشارف القاهرة في المطرية وعين شمس في (١٦ من شوال ١٢١٤هـ،٢ من مارس ١٨٠٠م)، فارتد الجيش العثماني على غير نظام بعد أن كبلت خطاه المفاجأة، وأفقدته القدرة على

(١) أحمد تمام، ثورة القاهرة الثانية.. السعي للحرية، إسلام أون لاين، ١٦ يونيو ٢٠٠٧م.

التوازن وصد الهجوم، وهو الجيش الذي كان يعادل أربعة أمثال الجيش الفرنسي، وتقهقر إلى الصالحية، ثم غادر الحدود المصرية إلى سوريا، والجيش الفرنسي في أثره.

وفي أثناء القتال تمكنت فصيلة من الجيش من التسلل إلى القاهرة، وحرضوا أهلها على الثورة ضد الفرنسيين في الوقت الذي تدور فيه رحى الحرب في عين شمس، ولم يكن الشعب المصري يحتاج إلى أكثر من إشارة حتى يهب هبة عارمة ضد الغاصب المحتل، لا يبالي بشيء، وفي ساعات قليلة تجمع الشعب وحمل السلاح، وأقام المتاريس حول الأزهر والأحياء المحيطة، وشرع في مهاجمة المواقع الفرنسية في الأزبكية، وكانت نقطة ابتداء الثورة وإعلان الجهاد على الفرنسيين في حي بولاق، ثم امتدت بعد ذلك إلى سائر أحياء العاصمة.

وقام الثائرون بإنشاء معامل للبارود ومصانع لصب المدافع، وعملوا القنابل، وقاوموا قوات الاحتلال وصمدوا للحمم الملتهبة التي كانت ترميهم بها مدافع الفرنسيين، وثبتوا للحصار الذي فرضته القوات الفرنسية على المدينة، وكان صبر المصريين أمرًا مثيرًا للإعجاب والتقدير.

وعندما وصل كليبر إلى القاهرة بعد انتصاره على العثمانيين وجد الثورة قد اشتد أوارها، وامتد لهيبها إلى الوجه البحري منذ أن أخلى الفرنسيون مراكزهم المهمة في الدلتا، وبخاصة في دمياط وسمنود، فأرسل ثلاثة من قادته لإخضاع الوجه البحري، وانتظر عودتهم حتى يتمكن من التفرغ لإخماد ثورة القاهرة.

ولما ازدادت الثورة اشتعالاً وعجز كليبر عن إخمادها لجأ إلى علماء الأزهر يستعين بهم في إيقاف الثورة، وقابل عددًا من كبارهم في مقدمتهم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، ومحمد المهدي، والسرسي، وعرض عليهم إنهاء الثورة وإعطاء أهالي القاهرة أمانًا وافيًا شافيًا، على أن يخرج ناصف باشا والجنود العثمانيون والمماليك من القاهرة، ويلحقوا بزملائهم من فلول جيش يوسف باشا الصدر

الأعظم، غير أن مساعي الصلح تبددت أمام إصرار زعماء الثورة على الاستمرار في المقاومة.

ولم ييأس كليبر فلجأ إلى الاتصال بمراد بك أحد زعماء المماليك، وتفاوض الاثنان على الصلح، وأبرمت بينهما معاهدة بمقتضاها أصبح مراد بك حاكمًا على الصعيد في مقابل أن يدفع مبلغًا إلى الحكومة الفرنسية، وينتفع هو بدخل هذه الأقاليم، وتعهد كليبر بحمايته إذا تعرض لهجوم أعدائه عليه، وتعهد مراد بك من جانبه بتقديم النجدات اللازمة لمعاونة القوات الفرنسية إذا تعرضت لهجوم عدائي أيًّا كان نوعه، وكان هذا يعني أن مراد فضل السيادة الفرنساوية على السيادة العثمانية.

ولم يكتف مراد بك بمحاولته في إقناع زعماء الثورة بالسكينة والهدوء، بل قدم للفرنسيين المؤن والذخائر، وسلمهم العثمانيين اللاجئين له، وأرسل لهم سفنًا محملة بالحطب والمواد الملتهبة لإحداث الحرائق بالقاهرة.

استمرت الثورة أكثر من شهر، وقائد الاحتلال يفكر في وسيلة للقضاء على الثورة التي يقودها عمر مكرم الذي التف الشعب حوله، وأصبح رمزًا للمقاومة والصمود، وفشلت المحاولات لوقف الثورة، وإزاء ذلك أمر كليبر بالهجوم العام على حي بولاق مصدر الثورة بعد أن جاءته المؤن والمهمات من حليفه مراد بك، وشرعت المدافع تصب نيرانها على الحي الثائر، حتى أحدثت ثغرات في المتاريس التي أقامها الثوار، نفذ من خلالها الجنود الفرنسيون، لإشعال الحرائق في البيوت والمتاجر والوكالات، فاشتعلت النيران في الحي، وسقطت البيوت على من فيها، وتناثرت جثث القتلى، واستمر الضرب بالمدافع حتى دمر الحي بأكمله، ثم تتابع هجوم الفرنسيين على سائر أحياء القاهرة، حيًّا حيًّا، واستمرت هذه الأهوال ثمانية أيام جرت في أثنائها الدماء أنهارًا في الشوارع، وأصبحت أحياء القاهرة خرابًا بلقعًا.

تحرك علماء الأزهر واستأنفوا مساعيهم لحقن الدماء، ووقف عمليات الإحراق

والمدمير، ودارت مفاوضات التسليم بين الثوار وكليبر انتهت بعقد اتفاق في (٢٦ من ذي القعدة ١٢١٤هـ،٢١ من إبريل ١٨٠٠م)، وقع عليه ناصف باشا من الأتراك العثمانيين، وعثمان أفندي عن مراد بك، وإبراهيم بك عن المماليك، وفيه تعهد العثمانيون والمماليك بالجلاء عن القاهرة خلال ثلاثة أيام مع أسلحتهم وأمتعتهم ما عدا مدافعهم إلى حدود سوريا، في مقابل أن يعفو كليبر عن سكان القاهرة بمن فيهم الذين اشتركوا في الثورة[1].

وكان من نتيجة تلك الثورة أن ازدادت نقمة كليبر على القاهرة، وكانت فيه غطرسة وكبرياء، ففرض على أهالي القاهرة غرامة مالية ضخمة قدرها ١٢ مليون فرنك، وخص علماء الأزهر بنصيب كبير منها، وعلى رأسهم الشيخ السادات، ومصطفى الصاوي ومحمد الجوهري وغيرهم.

واشتط في تحصيل تلك الغرامة منهم، وألقى بالشيخ السادات في السجن، وقام بتعذيبه دون أن يراعي مكانته وسنه حين عجز عن تدبير المبلغ الذي طالبه به من الغرامة، وكان مائة وخمسين ألف فرنك.

وفي أثناء ذلك أقدم «سليمان الحلبي» وهو أحد طلبة الأزهر باغتيال كليبر أثناء تجوله في حديقة منزله وذلك في ٢١ من المحرم ١١٢١ هـ، ١٤من يونيو ١٨٠٠م، وأسفر التحقيق عن سؤال عدد من الشيوخ والأساتذة والقبض على عدد منهم وانتهت محاكمتهم إلى إعدام سليمان الحلبي وثلاثة ممن كانت لهم به صلات قبل إقدامه على عملية الاغتيال.

وبعد الحادث قام الفرنسيون باتخاذ إجراءات أمن مشددة في الأزهر فقاموا بإحصاء الطلبة وكتبوا أسماءهم في قوائم وأمروا بحفر بعض الأماكن بداخل الجامع بحجة التفتيش على الأسلحة وأخرجوا منه الطلاب العثمانيين والشوام. وأحس

(١) المرجع السابق.

القائمون على الأزهر أن سلطات الاحتلال الفرنسي تبيّت أمرًا فرأوا تفويت الفرصة عليهم، وذلك لأن بقاء الجامع مفتوحًا في مثل هذه الظروف العصيبة لا يخلو من أخطار؛ فرأى شيخ الأزهر «عبد الله الشرقاوي» ومن معه من كبار العلماء إيقاف الدراسة في الأزهر، وتعطيل الصلاة فيه فتم إغلاق المسجد وتسمير أبوابه من جميع الجهات.

وظل الأزهر مغلقًا زهاء عام حتى إذا أعلنت أنباء شروع الفرنسيين في الجلاء عن مصر بادر القائمون عليه بتنظيفه وفتح أبوابه في ١٩ من صفر ١٢١٦هـ، ٢ من يوليو ١٨٠١م[1].

ويبدو أن المصريين كانوا قد استفادوا من ثورة القاهرة الأولى أفضل استفادة، فإذا كانوا في ثورتهم الأولى يحاربون بالعصي والسكاكين والأسلحة البدائية ترسانة أسلحة متطورة، فإنهم في ثورتهم الثانية أنشأوا معامل للبارود ومصانع صب المدافع وصنعوا القنابل، وكانوا أكثر ثباتًا في مواجهة آلة حرب الفرنسيين، كما ثبتوا للحصار الذي فرضته القوات الفرنسية على القاهرة.

كما يرى المتابع لتفاصيل الثورة تنسيقًا أفضل بين المشايخ والأعيان، ويمكنه التقاط اتساع النطاق الجغرافي للثورة ومشاركة القرى والمدن الأخرى، وهذا دليل على التحرك والتنسيق بين قيادات الثورة.

ونتيجة لكل ذلك، امتدت الثورة لأكثر من الشهر ولم تكن هبة مثلما كانت الثورة الأولى، وكل هذا جعلها أكثر تأثيرًا وإيلامًا وإرباكًا للاحتلال وضغطًا على مفاصله، ولذلك كانت النتيجة مباشرة وسريعة وهي أن الاحتلال بدأ يلملم أوراقه ولم يمض أكثر من عام على هذه الثورة حتى تحقق الجلاء وحتى استعادت مصر حريتها واستقلالها.

(١) أحمد تمام، الأزهر يغلق أبوابه، مرجع سابق.

وإذا كان من نتائج الثورة الأولى دخول الفرنسيين الأزهر وتدنيسهم له، فإن المرء يتوقف أمام قرار قيادة الثورة الثانية بإغلاق الأزهر حتى لا يكون مبررًا لفعل هذا العمل الخسيس مرة أخرى، وهذا يدل على أن القيادة كانت واعية ومتحسبة ومتيقظة.

والمتابع لتفاصيل ثورة القاهرة الثانية يتأكد من أن التخطيط كان موجودًا بشكل مسبق وليس مثلما حدث في ثورة القاهرة الأولى، وهو ما تحتاجه حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، أن تكون هناك رؤية واضحة للتغيير وأن يتم الاتفاق على مفاصلها الأساسية، وأن تكون هناك قيادة نظيفة محترمة يثق فيها الناس، ثم يكون هناك خطاب إعلامي وثقافي وفكري يعبر عن الناس والبسطاء وضميرهم ولا يعبر عن نخبة معزولة تعيش في الصالونات.

ثالثًا: الثورة العرابية:

نتيجة لازدياد الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل؛ بدأ التدخل الأجنبي الذي تمثلت مظاهره في إنشاء «لجنة صندوق الدين» مايو ١٨٧٦م، ثم نظام «المراقبة الثنائية» في نوفمبر ١٨٧٦م، ثم «لجنة التحقيق الأوروبية» في يناير ١٨٧٨م، التي طالبت بضرورة تنازل الخديوي عن أطيانه وأطيان عائلته كرهن لسداد الديون، كما طلبت اللجنة أن يحدث الخديوي تغييرًا في نظام الحكم وينزل عن سلطته المطلقة؛ فاستجاب الخديوي إسماعيل لمعظم تلك المطالب، وأصدر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم، وعهد إلى نوبار باشا بتأليف الوزارة التي عرفت باسم الوزارة المختلطة لوجود وزيرين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي فيها، وقد أساءت تلك الوزارة التصرف وذلك لميول نوبار إلى الأجانب على حساب المصالح المصرية؛ مما أدى إلى استياء الرأي العام المصري من جهة والخديوي إسماعيل من جهة أخرى، فاستغل الخديوي ثورة الضباط على وزارة نوبار

وأجبر نوبار على الاستقالة وشكل وزارة مصرية برياسة شريف باشا واختار جميع أعضائها من المصريين وهنا ثارت جميع الدول الأوروبية على إسماعيل ونجحوا في التخلص منه بإقناع السلطان العثماني بعزله وتعيين ابنه توفيق في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م.

استسلم توفيق للتدخل الأجنبي، ورفض بتوجيه من إنجلترا وفرنسا التصديق على مشروع الدستور الذي كان والده قد أمر شريف باشا بإعداده، فاستقال شريف. والواقع أن الخديوي كان يميل إلى عودة الحكم المطلق، إذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها، فاستاء الرأي العام وأخذ جمال الدين الأفغاني ينشر الدعوة ضد التدخل الأجنبي فأمر الخديوي بنفيه إلى جدة، وأمر بتشكيل وزارة جديدة برئاسة رياض باشا الذي عرف عنه ميله إلى الحكم الاستبدادي وميله إلى الأجانب، فأساء معاملة الوطنين وضيق الخناق عليهم، وأفسح المجال للتدخل الأجنبي بإعادة المراقبة الثنائية التي كان أول أعمالها في ٢ أبريل سنة ١٨٨٠م إنشاء «لجنة التصفية» التي خصصت نصف إيرادات مصر لسداد الديون؛ مما أثر بشكل كبير على كل مؤسسات الدولة، خاصة الجيش الذي عانى من تقليص الميزانية ومن وجود ناظر حربية جاهل ومتعصب للأتراك والشراكسة على حساب المصريين هو عثمان رفقي الشركسي.

ظهر نجم الزعيم الوطني أحمد عرابي الذي قدم عريضة ومعه عبد العال حلمي وعلي فهمي يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقي، فكان رد رياض باشا أن قبض عليهم، ومن هنا اشتعلت ثورة عرابي حيث تحركت بعض فرق الجيش وأخرجت عرابي وزملاءه ثم ذهب الضباط والجند معًا إلى سراي عابدين، وطلبوا عزل وزير الحربية فرأى الخديوي أن المقاومة لا تجدي فلم يسعه إلا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامي البارودي وزيرًا للحربية.

وهكذا فقد اندلعت الثورة العرابية في ٩ سبتمبر ١٨٨١م، ولم تكن في نطاق عسكري فقط، بل شملت أيضًا المدنيين من جميع فئات الشعب، بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، والتدخل الأجنبي في شؤون مصر، ومعاملة رياض باشا القاسية

للمصريين، ونمو الوعي القومي بين المصريين، وشارك الشعب المصري بكامل طوائفه مع الجيش بقيادة عرابي الذي أعلن مطالب الشعب للخديوي توفيق وكانت:

١- زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي.

٢- تشكيل مجلس شورى النواب على النسق الأوروبي.

٣- عزل وزارة رياض باشا.

فقال الخديوي: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا. إلا أن عرابي رد عليه: لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، والله الذي لا إله غيره إننا سوف لا نُورَّث، ولا نُستعبَد بعد اليوم.

استجاب الخديوي لمطالب الأمة، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة، وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة، وكان رجلاً كريمًا مشهودًا له بالوطنية والاستقامة، فألف وزارته في (١٩ شوال ١٢٩٨هـ، ١٤ سبتمبر ١٨٨١م)، وكان محمود سامي البارودي وزيرًا للحربية بها، وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون البلاد بإرسال المذكرة المشتركة الأولى في ٧ يناير ١٨٨٢م، والتي أعلنتا فيها مساندتهما للخديوي، وتأزمت الأمور، وتقدم شريف باشا باستقالته في (٢ من ربيع الآخر ١٢٩٩ هـ، ٢ فبراير ١٨٨٢م) بسبب قبول الخديوي تلك المذكرة.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب وزير الحربية، وقوبلت وزارة البارودي بالارتياح والقبول من مختلف الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقًا لرغبة الأمة، ومعقد الآمال، وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور، وصدر المرسوم الخديوي به في (١٨ ربيع الأول ١٢٩٩ هـ = ٧ فبراير ١٨٨٢ م). وسميت هذه الوزارة باسم وزارة الثورة

لأنها حققت رضا الشعب والجيش كليهما.

غير أن هذه الخطوة الوليدة إلى الحياة النيابية تعثرت بعد نشوب الخلاف بين الخديوي ووزارة البارودي حول تنفيذ بعض الأحكام العسكرية، ولم يجد هذا الخلاف مَن يحتويه من عقلاء الطرفين، فاشتدت الأزمة، وتعقد الحل، ووجدت بريطانيا وفرنسا في هذا الخلاف المستمر بين الخديوي ووزرائه فرصة للتدخل في شئون البلاد، فبعثت بأسطوليهما إلى شاطئ الإسكندرية بدعوى حماية الأجانب من الأخطار.

ولم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزي والفرنسي إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان الحكومة المصرية بلغة التهديد والبلاغات الرسمية، ثم تقدم قنصلا الدولتين إلى البارودي بمذكرة مشتركة ثانية في (٧ رجب ١٢٩٩ هـ، ٢٥ مايو ١٨٨٢م) يطلبان فيها استقالة الوزارة، وإبعاد عرابي وزير الحربية عن القطر المصري مؤقتًا مع احتفاظه برتبه ومرتباته، وإقالة «علي باشا فهمي» و«عبد العال باشا حلمي»، وهما من زملاء عرابي وكبار قادة الجيش، مع احتفاظهما برتبتيهما ومرتبيهما[1].

وكان رد وزارة البارودي رفض هذه المذكرة باعتبارها تدخلاً مهينًا في شئون البلاد الداخلية، وطلبت من الخديوي توفيق التضامن معها في الرفض؛ إلا أنه أعلن قبوله لمطالب الدولتين، وإزاء هذا الموقف قدم البارودي استقالته من الوزارة، فقبلها الخديوي.

غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في (٢٤ رجب ١٢٩٩ هـ، يونيو ١٨٨٢م)، وكان سببها قيام المالطي «مكاري» وهو من رعايا بريطانيا، بقتل أحد المصريين، فاستغلت إنجلترا الفرصة، فشب نزاع

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى.

وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها «إسماعيل راغب»، وشغل «عرابي» فيها نظارة الجهادية (الحربية)، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة، ومعاقبة المسئولين عنها.

دعت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا إلى عقد مؤتمر في الآستانة عاصمة الدولة العثمانية للنظر في المسألة المصرية وتطورها.

رفض السلطان العثماني في بادئ الأمر الاشتراك في هذا المؤتمر بحجة أن الحالة في مصر لا تستدعي التدخل في شؤونها ولكن الدعوة إلى عقد المؤتمر استمرت، ثم عقد هذا المؤتمر في يوم ٢٣ يونيه ١٨٨٢م.

أصدرت الدول المشاركة قرارا تعهدت فيه بعدم تدخلها في شؤون مصر ولكن اقترح مندوب إنجلترا أن تضاف إلى التعهد عبارة «إلا للضرورة القصوى»، ويعد هذا الاقتراح إعلانًا عن نوايا إنجلترا لاحتلال مصر.

ولما كانت إنجلترا قد بيتت أمرًا، فقد أعلنت تشككها في قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الأمن، وبدأت في اختلاق الأسباب للتحرش بالحكومة المصرية، ولم تعجز في البحث عن وسيلة لهدفها، فانتهزت فرصة تجديد قلاع الإسكندرية وتقوية استحكاماتها، وإمدادها بالرجال والسلاح، وأرسلت إلى قائد حامية الإسكندرية إنذارًا في (٢٤ شعبان ١٢٩٩ هـ، ١٠ يوليو ١٨٨٢م) بوقف عمليات التحصين والتجديد، وإنزال المدافع الموجودة بها خلال ٢٤ ساعة وإلا فسيتم ضرب الإسكندرية.

ولما رفضت الحكومة المصرية هذه التهديدات، قام الأسطول الإنجليزي في اليوم التالي بضرب الإسكندرية وتدمير قلاعها وتدمير أجزاء من أحياء الإسكندرية واضطر الكثير من الأهالي للهروب من المدينة، وواصل الأسطول القصف في اليوم التالي،

فاضطرت المدينة إلى التسليم ورفع الأعلام البيضاء بعد تدمير أغلب أحيائها، واضطر أحمد عرابي إلى التحرك بقواته إلى «كفر الدوار»، وإعادة تنظيم جيشه.

وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال «بوشامب سيمور» قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن يحتلوا الإسكندرية. وأثناء القتال أرسل الإنجليز ثلة من جنودهم ذوي الجاكتات الزرقاء لحماية الخديوي أثناء انتقاله من قصر الرمل إلى قصر رأس التين عبر شوارع الإسكندرية المشتعلة. ثم أرسل الخديوي إلى أحمد عرابي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، ويحمّله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين؛ ليتلقى منه تعليماته.

رفض عرابي الانصياع للخديوي بعد موقفه المخزي، وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، ويحذر من اتباع أوامره، وأرسل إلى «يعقوب سامي باشا» وكيل نظارة الجهادية يطلب منه عقد جمعية وطنية ممثلة من أعيان البلاد وأمرائها وعلمائها للنظر في الموقف المتردي وما يجب عمله، فاجتمعت الجمعية في (غرة رمضان ١٢٩٩هـ، ١٧ يوليو ١٨٨٢م)، وكان عدد المجتمعين نحو أربعمائة، وأجمعوا على استمرار الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الإنجليز في السواحل، وجنودها يحتلون الإسكندرية.

وكان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو عزل عرابي من منصبه، وتعيين «عمر لطفي» محافظ الإسكندرية بدلاً منه، ولكن عرابي لم يمتثل للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز. بعد انتصار عرابي في معركة كفر الدوار والتي كان قائدها طلبة عصمت، أرسل عرابي إلى يعقوب سامي يدعوه إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل.

وفي (٦ رمضان ١٢٩٩ هـ، ٢٢ يوليو ١٨٨٢ م) عُقِد اجتماع في وزارة الداخلية،

حضره نحو خمسمائة من الأعضاء، يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومُفتيها، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون، ومديرو المديريات، وكبار الأعيان وكثير من العمد، فضلاً عن ثلاثة من أمراء الأسرة الحاكمة.

وفي الاجتماع أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر، وهم «محمد عليش» و«حسن العدوي»، و«الخلفاوي» بمروق الخديوي عن الدين؛ لانحيازه إلى الجيش المحارب لـلاده، وبعد مداولة الرأي أصدرت الجمعية قرارها بعدم عزل عرابي عن منصبه، ووقف أوامر الخديوي ونظّاره وعدم تنفيذها ؛ لخروجه عن الشرع الحنيف والقانون المنيف.

في ٢٨ أغسطس ١٨٨٢م أثناء تقدم الجيش البريطاني غربًا في محافظة الإسماعيلية بقيادة الجنرال «جراهام» حوصر من قبل الأهالي العُزَّل فطلب الإمداد بمزيد من الذخيرة في الساعة ٤:٣٠ عصرًا فوصلته الساعة ٨:٤٥ مساءً مما مكنه من القيام بمذبحة كبيرة بين الأهالي. بعد أن جاء الجيش البريطاني من الإسماعيلية اشتبك مع الجيش المصري في معركة حامية عند القصاصين وقد كاد الجيش المصري أن ينتصر لولا إصابة القائد راشد حسنى.

في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢م (الموافق ٢٩ شوال ١٢٩٩هـ) الساعة ١:٣٠ صباحًا، فاجأ الإنجليز القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة، بهجوم خاطف استغرقت أقل من ٣٠ دقيقة، وألقي القبض على أحمد عرابي قبل أن يكمل ارتداء حذائه العسكري.

واصلت القوات البريطانية تقدمها السريع إلى الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهر ذلك اليوم، ثم استقلت القطار (سكك حديد مصر) إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بالقلعة عصر نفس اليوم. وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني

لمصر الذي دام ٧٤ عامًا؛ فقد غادرت بعد ذلك القوات البريطانية في ١٨ يونيو ١٩٥٦م بعد توقيع معاهدة ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م مع جمال عبد الناصر: (التي تنص على جلاء القوات من قناة السويس خلال عشرين شهرًا).

بعد دخول الإنجليز القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م ووصول الخديوي قصر عابدين في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٢م، تم عقد محاكمة لعرابي وبعض قواد الجيش في المعركة وبعض العلماء والأعيان وتم الحكم عليهم في ٣ ديسمبر ١٨٨٢م بالنفي إلى جزيرة سرنديب (سيلان) أو سريلانكا حاليًا[1].

وكان هناك العديد من الأسباب لفشل الثورة العرابية خاصة في «التل الكبير»، منها خيانة الخديوي توفيق، الذي ساند التدخل الأجنبي في شئون مصر منذ بداية توليه.

ومنها خيانة ديليسبس، الذي أقنع عرابي بعدم ردم القناة لأن الإنجليز لا يستطيعون المرور عبرها لأن القناة حيادية، ولكنه سمح للإنجليز بالمرور، ولو ردمت القناة لما دخل الإنجليز مصر.

ومنها أيضًا خيانة بعض بدو الصحراء، الذين أطلعوا الإنجليز على مواقع الجيش المصري.

كما كان هناك خيانة من بعض الضباط، وخاصة على يوسف، وقد ساعدوا الإنجليز على معرفة الثغرات في الجيش المصري.

كما كانت خيانة خنفس باشا قائد حامية القاهرة مؤثرة ضد الثورة وفي صالح الإنجليز وقوات الاحتلال.

وقد اشترك السلطان العثماني في إضعاف موقف عرابي، بإعلانه عصيان عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨٢م، وهو وقت حرج جدًّا، وكان ذلك بتحريض من إنجلترا؛ جعل

(١) المرجع السابق.

الكثير من الأشخاص ينقلبون ضده.

كما كانت قوة أسلحة الإنجليز وتطورها عاملاً رئيسيًّا لحسم الحرب لصالح الاحتلال، ولا يمكن التقليل من أهمية وتأثير عنصر المفاجأة الذي استخدمه الإنجليز في معركة «التل الكبير».

كانت فكرة العرابيين العامة متجهة إلى الإصلاحات وكانوا يفكرون في نشر التعليم الإجباري وإصلاح المحاكم الأهلية وكانت وزارة محمود سامي البارودي تشتغل بتأسيس مجلس أعلى للإدارة والتشريع ومنح مصر دستورًا يحدد اختصاصات الخديوي والوزارة والمجلس، ولكن لم ترد إنجلترا أن تسير الأمور بهذا الشكل، الذي سيقود إلى دولة ديمقراطية تتمتع بالوعي وترفض الوصاية والاحتلال.

وقد هب المصريون في الثورة العرابية رافضين أمورًا كثيرة وليس أمرًا واحدًا أو مظلمة واحدة. لقد كان المصريون رافضين للتدخلات الأجنبية (فهذا أمر له حساسيته وضغطه على أعصاب المصريين)، وكانوا رافضين لاستبداد الخديوي توفيق وعدم إدارته لشئون البلاد على النحو المطلوب، وكانوا يريدون إقامة جيش مصري وطني قوي (وقد ظل هذا المطلب قائمًا حتى تحمست له ثورة يوليو وجعلته من مبادئها وأهدافها)، وكان المصريون يضغطون من أجل إصلاح أوضاعهم الداخلية في التعليم والصحة والقضاء والمواصلات وفي التمثيل النيابي السليم والتطوير السياسي بشكل عام.

وواضح أن حركة الوعي هذه المرة جاءت من الجيش، فالضباط المصريون المتعلمون الأكفاء، والتابعون للمؤسسة العسكرية التي كانت أقوى مؤسسة أنشأها محمد علي، رأوا أن أحوال البلاد الاستراتيجية لا تسر وطمعوا في أن يروا في بلادهم التطور الذي تستحقه على كل المستويات السياسية والعسكرية والاجتماعية، وقد

كانوا يعلمون صعوبة مطالبهم ... إلا أنهم لم يخافوا ولم ييأسوا ولم يفقدوا الأمل أبدًا، وكان مشهدًا تاريخيًّا حينما التف هؤلاء الضباط وراء عرابي في ساحة قصر عابدين.

ورغم أن القيادة العسكرية للثورة كانت من أسباب قوتها، إلا أنه من الواضح أن تنسيق الثورة مع الأعيان والمشايخ والعمد والنقابات والجمعيات وغيرها من تكوينات المجتمع الأهلي كانت دون المستوى، وهو ما كشف ظهر الثورة وجعلها عرضة لخيانة جهات عديدة.

وهذا درس للثورات العربية، لا بد من الامتداد والتمدد في كل مكان، وعدم ترك تكوينات المجتمع الأهلية مهما كانت صغيرة لقمة سائغة لأنظمة الحكم الفاسدة.

رابعًا: ثورة ١٩١٩م:

فكر الزعيم سعد زغلول في تأليف وفد مصري للدفاع عن قضية مصر سنة ١٩١٨م حيث دعا أصحابه للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة «بعد الحرب العالمية الأولى» عام ١٩١٨م، وتم تشكيل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين.. وأطلقوا على أنفسهم «الوفد المصري».

قام الوفد بجمع توقيعات من أصحاب الشأن في كل المدن والقرى والنجوع وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة: «نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و..... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى» .. ثم اعتقل سعد زغلول ونفي إلى جزيرة مالطة هو

ومجموعة من رفاقه في ٨ مارس ١٩١٩م فانفجرت ثورة ١٩١٩م.

في اليوم التالي لاعتقال الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد يوم ٩ مارس، أشعل طلبة جامعة القاهرة شرارة التظاهرات. وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن.

ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب بدأ يوم ١١ مارس مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها، وتم شل حركة الترام شلاً كاملاً، تلا ذلك إضراب عمال عنابر السكك الحديدية يوم ١٥ مارس، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة – واستمر إضراب عمال العنابر حتى أواخر إبريل.

وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. كما أضرب المحامون في ٢ إبريل وانضم موظفو الحكومة للإضراب في نفس اليوم ٢ أبريل.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في لأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقدمت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مرتبات الترام[1].

(١) إلهامي الميرغني، الإضراب العام في ثورة ١٩١٩، مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩ مايو ٢٠٠٩.

شارك النساء بفاعلية في الثورة وقاموا بمظاهرات كبرى منها واحدة يوم ١٦ مارس وأخرى يوم ٢٠ مارس.

في حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن. ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات.

وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم الشرطة والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع، أما في دير مواس بالقرب من أسيوط، فقد هاجم الفلاحون قطارًا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وعلي الجانب الآخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاها المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة.

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانًا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى،

كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشوبك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

هكذا كان الإضراب العام في عام ١٩١٩م، والذي شل الحياة وحركة النقل بين المدن وكذلك داخل المدن من خلال إضراب (عمال عنابر السكك الحديدية وعمال الترام وسائقي التاكسيات) واستمرارهم في الإضراب وكذلك الموظفين والطلبة. واقضمام الفلاحين للثورة وقطع خطوط السكك الحديدية.

أمام الإضراب العام الذي شل الحركة في مصر اضطرت إنجلترا إلى عزل الحاكم البريطاني والإفراج عن سعد زغلول وزملائه وعودتهم من المنفي إلى مصر في ٧ أبريل عام ١٩١٩م. وسمحت إنجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

بدأ الإضراب العام في ١١ مارس وانتهى في ٢٥ أبريل أي استمر ٤٤ يومًا حيث بدأ بإضراب عمال الترام ثم إضراب عمال العنابر والموظفين وانضمام باقي فئات الشعب. بل لقد استمرت إضرابات الطلبة بعد انتهاء الإضرابات العمالية ولم يتوقف الإضراب بعد الإفراج عن سعد ورفاقه.

كانت هناك نقابات لعمال الترام وعمال العنابر ولكن لم توجد نقابة للموظفين العموميين فكونوا لجنة سميت (لجنة موظفي وزارات ومصالح الحكومة ومصالحها) والتي عاودت الإضراب اعتبارًا من يوم ١٢ أبريل[1].

يوم ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب المهن والحرف الحرة لتأييد إضراب الموظفين وأصدرت السلطة الإنجليزية قرارًا باعتقال كل من يؤيد إضراب الموظفين ولكن الموظفين لم يعودوا للعمل إلا بعد إقالة وزارة رشدي باشا. وهكذا شكل تضامن مختلف

(١) المرجع السابق .

الفئات مع مطالب الموظفين شكلاً راقيًا من أشكال التضامن نفتقده الآن.

وبعد استعراضنا لتفاصيل أحداث هذه الثورة الكبيرة والرائعة، والتي هي أهم ثورة في تاريخ المصريين حتى الآن، يمكننا تحديد الدروس المستفادة الآتية:

- لولا وجود حركة عمالية نشطة استطاعت القيام بإضرابات كبرى في الترام والسكة الحديد ومختلف القطاعات الأخرى، لما نجحت الثورة.

- لم يكتف العمال والموظفون بالمطالبة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه بل ربطوا ذلك بمطالبهم الاقتصادية وتحسين أوضاعهم وقدموا قائمة كاملة بمطالبهم.

- كان هناك يومئذ ٣٨ نقابة مستقلة في القاهرة و٣٢ نقابة في الإسكندرية، وهذا كله كان دعمًا للثورة.

- كان للنساء دور حاسم في نجاح الإضراب العام من خلال المظاهرات النسائية الكبرى.

- تمتعت الثورة بانتشار جغرافي حقيقي في مختلف مدن وقرى مصر، عكسته المحاكمات التي تمت في أعقاب الثورة في دير مواس وأسيوط والوسطى وصنبو وملوي والمنيا ورشيد وفاقوس وقليوب والغربية وبني سويف .

- شارك الطلاب بدور كبير في الإضراب من خلال الاتحادات الطلابية واللجان الوطنية.

- شارك الفلاحون كعنصر فاعل في نجاح الإضراب العام وبشكل متميز في تاريخ مصر الحديث.

- لم تكن لدى موظفي الحكومة نقابة، ولكنهم شكلوا لجنة للدفاع عن مصالحهم بما يعكس مرونة أشكال تنظيم الحركة.

- حقق الإضراب أهم أهدافه وهو الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه إضافة لتحقيق عدد من المطالب الاقتصادية المهمة.

ـ كان عدم الخضوع لتهديدات اللورد اللنبي وسقوط الشهداء واستمرار الإضراب رغم كل ما واجهه من صعاب، من أسباب نجاح الثورة[1].

- يجب أن نستفيد من ثورة عام ١٩١٩م في ظروفنا الحالية، فقد خرج الشعب المصري متظاهرًا، لكنه كان التظاهر العاقل الذي لم يفجر ولم يقتل ولم يحرق، بل حفظ على بنية المجتمع الأساسية وثرواته.

- أبدع المصريون في إضرابهم السلمي الذي أفقد الاستعمار البريطاني صوابه، وهو ما يمكن أن يعيدوه مرة أخرى فيفقدوا أي نظام سياسي فاسد ومستبد صوابه ويذهبوا به إلى النهاية القسرية.

- من أهم عوامل نجاح ثورة عام ١٩١٩م، وجود زعامات حقيقية التفت حولها الأمة ومثلت بديلاً للنظام القائم، وكانت هذه الزعامات وفدية وأزهرية وجنسية وطلابية وعمالية ونسائية.

- كان انتظام الشعب المصري في أحزاب ونقابات وجمعيات ولجان وتكوينات فاعلة ومؤثرة للمجتمع الأهلي وحركات احتجاجية، بالإضافة إلى وجود حركة نقابية وعمالية وطلابية نشطة، من أهم أسباب نجاح الثورة، فالثورة تقوم بها جماهير يحركها مجتمع أهلي حي وغير مؤمم، لذلك كان من أكبر العقبات أمام نجاح حركات الاحتجاج في الماضي القريب، أن النظام البائد الساقط أضعف إلى حد الخنق والإنهاك والإضعاف، المجتمع الأهلي، وبالتالي هدأت وضعفت حركة المجتمع وضعف مردودها وتأثيرها.

- كان لوجود مطالب عامة للإضراب ومطالب فئوية وقطاعية، والتمسك بها وعدم التنازل عنها، أهمية في تحديد أهداف الثورة ومن ثم في نجاحها.

- كان للانتشار الجغرافي الواسع للثورة، والتفاف مختلف قطاعات المجتمع

(١) المرجع السابق.

المصري في أشكال منظمة للإضراب، عامل كبير في نجاح الثورة.

قبل ثورة ٢٥ يناير العظيمة كان هناك من يقول: إن المصريين لا يثورون إلا على المحتل والغازي الخارجي، وإذا كانوا قد ثاروا في الثورات الأربع المذكورة فإن ذلك كان بسبب وجود المستعمر الخارجي، الذي يجيدون الثورة عليه ورفضه، أما الحاكم الذي يخرج من بينهم فإنهم لا يخرجون عليه ولا يشعرون بالظلم والاستبداد الذي يمارسه.

وبداية فإن ثورة عرابي لم تكن، فقط، ضد محتل خارجي، وإنما كانت بسبب تردي أحوال البلاد والرغبة في التصحيح والتغيير والتطوير، كما أن مطالب التصحيح والتغيير ورفع المظالم كانت موجودة في كل الثورات ولكن بأشكال مختلفة، وإن كان المصريون في أوقات الاحتلال يركزون أولاً على الجانب السياسي والاستقلال قبل أن يفكروا في أحوالهم المعاشية.

نعم، الحاكم الوطني يخدع كثيرًا من الناس، وتنطلي عليهم أكاذيبه، لكنهم أبدًا ما رضوا ظلمه وما قبلوا استبداده، فقد فعل عبد الناصر من أجلهم الكثير .. ولذلك كانت مظاهراتهم ضده قليلة أو نادرة، أما السادات فتظاهروا ضده كثيرًا في بداية حكمه وفي نهايته، والذي أخر رفضهم له كان احتلال سيناء، ولذلك فقد التفوا حوله حتى قاد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، ولكن حينما انحرف عن المصالح الوطنية للمصريين ثاروا عليه وقتلوه، ونظام مبارك لم يفعل لهم شيئًا بل أضرهم وفرط في مصالحهم واستقلالهم ولذلك فإنهم لم يقبلوه أبدًا، وقد خرجوا عليه في مظاهرات مستمرة منذ عام ٢٠٠٤م حتى أسقطوه في ١١ فبراير ٢٠١١م.

المصريون الذين نفذوا محاولة انقلاب عسكري ضد السادات عام ١٩٧٤م، والذين نفذوا محاولة انقلابية أخرى أودت بحياته عام ١٩٨١م، والذين نفذوا انتفاضة شعبية ضده عام ١٩٧٧م، لا يمكن أن نصفهم أبدًا بالسلبية والرضا بظلم الحاكم الظالم واستبداده، وقد كانوا عند الظن بهم يوم أن قاموا بثورتهم التي أذهلت العالم عام ٢٠٠١م.

الفصل الثالث

الاحتجاجات العشوائية

لقد كان كثير من الباحثين والأكاديميين والسياسيين المصريين يتسرعون، وفي لحظة يأس يقولون : إن المصريين شعب لا يحب الخروج على الحاكم أبدًا، ولا يمكنه أن يثور على الأوضاع الخاطئة وعلى حقوقه الضائعة وعلى مصالح البلاد العليا المضيعة، وإنهم إذا ضربهم الحاكم على خدهم الأيمن أداروا له الخد الأيسر، إلا أن ما سردناه في هذا الباب، وخاصة في فصل الثورات الشعبية، وفي هذا الفصل «الاحتجاجات العشوائية»، ثم ما أكدته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م يؤكد عكس ذلك بشكل كامل، ويظهر أن المصريين تجري في دمائهم الثورة والرفض، ولكنهم فقط دائمًا ما يتحلون بالصبر الطويل الذي يفوق غيرهم من الشعوب مرات ومرات.

وما حدث في يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م، من انتفاضة شعبية شديدة القوة قادها الطلبة والعمال، وتزعمتها الاتجاهات اليسارية، وكذلك أحداث الأمن المركزي في ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٦م، كلها تؤكد أن الشعب المصري حي ينبض بالحياة ولم يمت ولن يموت أبدًا.

في هذين اليومين (١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م)، تفجرت الطاقة الكامنة في المجتمع، وخرجت أعداد غفيرة من المصريين إلى الشوارع للدفاع عن لقمة خبزها ووجودها ومستقبلها، بعد أن وصل استفزازها إلى قمته، ووصلت لا مبالاة الطبقة الحاكمة بجوعها إلى أقصاها، ربما بسبب يقينها بأنها لن تتحرك أبدًا في مواجهتها إلى حد الاستهانة بها، وتجرأ نظام السادات مساء يوم ١٧ يناير على توجيه ضربة «قاصمة» لها، برفع أسعار السلع الغذائية الأساسية دفعة «واحدة»، وبطريقة غير مسبوقة ولا مقبولة.

وما زاد من غضب المصريين وضاعف من استفزازهم، ودفع مئات الآلاف من المواطنين إلى الخروج التلقائي والكبير صباح اليوم التالي ١٨ يناير، خروجًا شمل الوطن كله، من أقصاه إلى أقصاه، واستمر طوال يوم ١٩ يناير أيضًا، وبصورة كبيرة وشاملة، أن أجهزة الإعلام الحكومية لم تتوقف طوال السنوات السابقة منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، في نشر الوعود البرّاقة، عن المستقبل الزاهر والأيام السعيدة المقبلة، وسفن المساعدات والمعونات الأمريكية، التي تتقاطر على موانئ مصر، محملة بالخير الذي سيعم الجميع، وينهي معاناة الشعب الطويلة، وقد بلغ الترويج لهذه الأوهام حد أن خُطب السادات نفسه، كانت دائمًا ما تتضمن إفراطًا غير محدود في توزيع «خيرات السلام» بغير حساب[1].

وعلى عكس هذه الأكاذيب، كان واقع الحياة البائسة للأغلبية العظمي من أبناء الشعب يؤكد أمرًا مغايرًا على طول الخط. فها هي تضحيات الشعب المصري كله تذهب هدرًا. فحرب أكتوبر، التي دفع المصريون فاتورتها من دمهم، وقدموا أبناءهم وقودًا لها دون تردد أو مطالبة بمقابل، انتهت لكي تصب نتائجها في خزائن طبقة لم تحارب، ولم تدفع فاتورة، ولم تشارك، ولم تضح، وبدلاً من تعميق مشاركة الناس الذين قاتلوا وضحوا في إدارة وطنهم والحفاظ علي حقوقهم ومصالحهم، وجدنا هذه الطبقة المستغلة تسيطر على البلاد سياسيًا واقتصاديًا وتستحوذ على السلطة والثروة معًا.

لكل هذه المعاناة التي عاشها المصريون، وبمقدار ما تعرضوا له من ضغوط كبيرة، كانت دافعًا لهم لكي ينفجروا رافضين ومعترضين بالشكل الكبير الذي حدث في مواجهة سلطة القمع، التي هربت وتلاشت، فما كان بمقدورها التصدي لزحف مئات الآلاف من المصريين، في لحظة واحدة، من الحارات والشوارع، ومن أحياء وعزب وقرى وكفور مصر، يرفضون هذا الظلم وانعدام العدالة، من نظام ينهب ثروات البلاد ويساعد طبقة معينة على الثراء، ويحاسب المصريين الفقراء على الملاليم،

(١)أحمد بهاء الدين شعبان، ٣٠عامًا على انتفاضة يناير ١٩٧٧م، جبهة إنقاذ مصر، ١٢ أبريل ٢٠١٠م.

حيث يمتص عرقهم ودمهم، ويتاجر في موتهم وجوعهم. وما كان النظام الذي تداعت أركانه، وتهاوت ركائزه، بقادر علي الصمود يومًا آخر. ولولا التحرك السريع بسحب قرارات رفع الأسعار وإنزال الجيش إلى الشارع لما استطاع النظام استعادة سيطرته علي الوضع، وخاصة بعد أن استعد السادات، من أسوان، للهرب.

إن هذه الانتفاضة الشعبية العظيمة، كرهها الرئيس أنور السادات كرهًا لا مثيل له، وظلت حتى آخر لحظة من عمره مصدرًا لرعبه وغضبه، فأسماها «انتفاضة الحرامية».

إلاّ إن عفوية هذه الانتفاضة، وغياب قيادة حقيقية لها، ساهما بصورة واضحة في انتهائها على ما انتهت إليه من نتائج، لم تكن علي المدى الأبعد في صالح الناس أو لخدمتهم.

فالسلطة التي استعادت سيطرتها علي الوضع، بصعوبة كبيرة، راحت تبطش بالقوي الوطنية والمعارضة، وهاجمت المئات من الكوادر السياسية، وطاردت بعنف التكوينات الشعبية والأحزاب والجماعات المعارضة، فاعتقلت من اعتقلت وقدمت لمحاكم العسكرية والاستثنائية ومحاكم أمن الدولة من قدمت، كانت تضرب بوحشية وغل للانتقام من شبح الانتفاضة الشعبية الذي قض مضاجعها.

ثم إن إخفاق الانتفاضة في تحقيق غاية أكبر من مجرد إجبار السلطة على التراجع السريع عن رفع الأسعار، لم يعن أبدًا أن السلطة كفت عن محاولات تنفيذ أهدافها، علي العكس تمامًا، فلقد أدركت أن الوقت لن يكون متاحًا بما فيه الكفاية، ولابد من أن تحتال حتى تنفذ خططها دون أن تقع في خطأ استفزاز الملايين علي نحو ما تقدم.

كان السادات يتصور أن مصر كلها مدينة له، بعد أن حقق نصر أكتوبر، وكان يعتقد أن المصريين سيباركون كل كلمة وكل قرار يتخذه، مهما كان خاطئًا، ولذلك فقد كان ذهوله من هذه الأحداث كبيرًا، وقد غيرت هذه الأحداث من تفكيره ومن نفسيته ومن خياراته السياسية داخليًا وخارجيًا. كما حسمت الانتفاضة موقف السادات من أمريكا وإسرائيل، بعد أن أوضحت له بجلاء أن صبر الشعب نفد، وأن

وقت الحساب أزف، وأن الناس لن تغفر له بيع الأوهام والوعود المعسولة لها طوال السنوات السابقة، فاختار أن يرتمي في أحضان الأعداء التاريخيين للوطن والشعب، فكانت زيارته المشئومة للقدس المحتلة وما ترتب عليها من نتائج لازلنا ندفع ثمنها حتى الآن. فالسادات، بعد هذه الأحداث، اتخذ قراره بالشك والخوف من المصريين وعدم الثقة بهم، ورأى أن مستقبله معهم مهدد، وهو ما يفسر ارتماءه في أحضان الأمريكان واليهود على أمل أن يحموه ويضمنوا الاستقرار والاستمرار لنظامه.

وبعد مرور كل هذه السنوات الطويلة على هذه الانتفاضة الشعبية، ما زلنا لم ندرسها الدراسة التي تستحقها، وهناك من ينادي إلى تكرارها، دون أن يتأكد من أن الظروف والأوضاع مهيأة على نحو جيد لنجاح الانتفاضة المنتظرة، بشكل يقي مصر من التداعيات السلبية، وما قد تجره انتفاضة حالية غير مخطط لها بشكل جيد من قمع وكوارث وسلبيات، فيما إذا تفجرت علي نفس الصورة، وانتهت إلى نفس النتائج.

فليست الانتفاضة هي المشكلة، فالانتفاضة قادمة لا محالة، إن لم يكن الغد فبعد الغد، لأن السلطة سادرة في غيها ومستمرة في جرائمها ضد مصر والمصريين، لكن المشكلة هي غياب القيادة الحقيقية والتخطيط السليم لأية انتفاضة شعبية قادمة، فقوى التغيير غير مستعدة ولا ظروفها مهيأة للتأثير الإيجابي في اتجاهات هذه الانتفاضة لو حدثت[1].

أما أحداث الأمن المركزي في ٢٥، ٢٦ فبراير ١٩٨٦م، فكانت حدثًا مهمًا لم يأخذ حقه من الدراسة والاهتمام، وما زالت إلى الآن غير واضحة المعالم والجوانب، بسبب التعتيم الذي مارسته أجهزة الدولة عليها.

وإذا كانت هذه الانتفاضة الخاطفة قد انتهت سريعًا، فإن كل العوامل التي دفعت إليها لازالت قائمة، بل وتزداد حدة.

وقد انفجرت انتفاضة جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات مساء يوم ٢٥ فبراير

(١) المرجع السابق.

١٩٨٦م، وتطورت على نحو واسع وفوجئ بها الجميع: النظام، وقوى وتيارات المعارضة. و نطلقت الانتفاضة من معسكرين من معسكرات الأمن المركزي يقع أولهما على الطريق بين القاهرة والفيوم، ويقع الثاني على الطريق بين القاهرة و لإسكندرية.

ففي السادسة من مساء ذلك اليوم بدأ ثمانية آلاف جندي مظاهرات احتجاجية بعد أن ترددت بينهم أنباء تفيد بأنه تقرر مد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وأن تخفيضًا صغيرًا سوف يلحق بمرتبات الجنود لسداد ديون مصر، وتطورت الأحداث بعد ذلك فيما يشبه انتفاضة شاملة امتدت إلى ستة معسكرات مختلفة من الجمهورية (القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وسوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية).

كان طبيعيًّا أن يثير خبر مد فترة التجنيد ثائرة جنود الأمن المركزي، الذين تراوح عددهم الإجمالي في تلك السنة بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف جندي، معظمهم من أبناء معدمي الريف وفقراء الفلاحين الذين تفضل القوات المسلحة إحالتهم إلى قوات وزارة الداخلية لقضاء تجنيدهم الإجباري بها. وهؤلاء المجندون المساكين من الأميين المحملين بأمراض مختلفة. وتنظر لهم وزارة الداخلية على أنهم يد عاملة رخيصة، حتى إن تقريرًا رسميًّا للوزارة وصفهم بأنهم «عمالة معدومة الأجر»، حيث تراوحت مرتباتهم بين ٤ و٦ جنيهات وقت الأحداث. وقد دفع ذلك وزارة الداخلية إلى التوسع في أعداد الملتحقين بقوات الأمن المركزي، خاصة مع تزايد حدة الصراع الطبقي في السبعينيات.

ينظر أغلب جنود الأمن المركزي لفترة التجنيد على أنها عقوبة وتمر بأية صورة، فالمعسكرات بالنسبة لهم سجن، حيث يعيشون في معسكرات ضخمة لا تتضمن أي مرافق مريحة، وهم ينامون على الأرض ولا تتوفر لهم دورات مياه آدمية. كما أن التغذية التي تصرف لهم لا تتناسب مع ما يبذلون من جهد شاق (وصل متوسط ثمن الوجبة عن اليوم الواحد شاملاً الإفطار والغداء والعشاء ٧,٩٣ قرشًا طبقًا

لعقد توريد أغذية ١٩٨٩م/ ١٩٩٠م وذلك بعدما تحسنت التغذية كثيرًا بعد أحداث فبراير ١٩٨٦) وهم لا يحصلون على الوجبة الساخنة الوحيدة إذا جاء موعدها وهم في دورياتهم[١].

ولا يحصل جنود الأمن المركزي على إجازات إلا لمدد قليلة وعلى فترات متباعدة وهم يتعرضون إلى تدريبات شاقة ولا إنسانية ويتعامل معهم الضباط كأنهم آلات صماء بلا مشاعر أو إرادة. فمن بين أساليب تدريبهم إجبارهم على الوقوف ثماني ساعات لا يتحركون خلالها ولو لقضاء الحاجة، فضلاً عن شحنهم ضد أي مشاعر إنسانية قد تنتابهم أثناء أداء مهمتهم بتدريبهم على ضرب بعضهم البعض.

ويعمق إحساس جنود الأمن المركزي بالظلم، التناقض المخيف بين بؤس واقعهم في المعسكرات والرفاهية البادية في الأماكن التي يكلفون بحمايتها، من بنوك وشركات وسفارات وفنادق وملاه وكازينوهات.

لقد حدثت انتفاضة جنود الأمن المركزي في سياق أزمة متفاقمة للرأسمالية المصرية، فبعد خمس سنوات من تولي الرئيس مبارك للحكم، تقلصت عائدات البترول ومعها تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وارتفع معدل التضخم إلى حوالي ٢٠٪ وتراجع معدل النمو الاقتصادي (الذي بلغ حوالي ٥ , ٢٪) عن معدل نمو السكان وهو ما عنى انخفاض نصيب الفرد من الدخل (فضلاً عن سوء توزيع هذا الدخل)، كما بلغت الديون ٥ , ٣٢ مليار دولار. ومع احتدام الأزمة بدأت حكومة علي لطفي في اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية الجديدة على طريق «الانفتاح» والهجمة على حقوق ومكتسبات العمال وتكثيف معدلات الاستغلال. ومع تفاقم الأزمة ومحاولات حلها علي حساب الطبقة العاملة والفقراء، تصاعدت حدة الصراع الطبقي واندلعت الإضرابات الكبرى مثل إضرابي إسكو والمحلة في

(١) إبراهيم الصحاري، عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي، مركز الدراسات الاشتراكية، يناير ٢٠٠٦م.

فبراير ١٩٨٦م اللذين شهدا مواجهات دموية بين العمال والدولة، وما تلاها من إضرابات عديدة خلال العام نفسه.

في سياق هذا المد من انعدام العدالة بين طبقات الشعب المصري، جاءت انتفاضة الأمن المركزي، وهب جنوده الذين يشتهرون بالخوف الشديد والجبن أمام أقل الضباط رتبة إلى وحوش، فكسروا كل القواعد وخرجوا عليها وأصبحوا ثوريين، فلأول مرة في تاريخ جهاز الأمن المركزي يتمرد الجنود على الضباط والنظام حينما سئموا المهانة والذل ورؤية غيرهم يأكلون اللحم بينما هم لا يجدون الخبز.

في مساء يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير خرج الآلاف من جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات مندفعين بخوذاتهم ورشاشاتهم وبنادقهم في مظاهرات مسلحة إلى فندق «الجولي فيل» وهو واحد من أحدث وأضخم فنادق القاهرة ويقع في مواجهة أحد المعسكرين اللذين بدأ منهما التحرك مباشرة، وتتيح واجهاته الزجاجية الفرصة ليشاهدوا ما يجري من ورائها ليدركوا مدى بؤس حياتهم في قراهم وداخل المعسكر.

حطم الجنود هذه الواجهات الزجاجية ثم اقتحموا الفندق، وبدءوا يحرقون كل ما فيه: كما قاموا بإحراق فندق «هوليداي سفنكس»، ومبنى قسم شرطة الهرم، وفندق «مينا هاوس»، وبعض المحلات التجارية الكبيرة في المنطقة. وخلال ساعات استطاع الجنود احتلال منطقة الهرم بأكملها بما في ذلك مداخل طريق الإسكندرية الصحراوي وطريق الفيوم وترعة المنصورية. وفي الثالثة من صباح الأربعاء ٢٦ فبراير أعلنت حالة الطوارئ وتم فرض حظر التجول في تلك المنطقة.

وفي حوالي السادسة صباحًا انتشرت قوات الجيش واحتلت عددًا من المواقع التي يوجد فيها الجنود المتمردون، وبدؤوا في حصار الجنود. وبعد معارك ضارية استطاعت قوات الجيش أن تسيطر على المنطقة. وحتى ذلك الحين لم يكن ما يجري في منطقة الأهرام قد امتد إلى بقية العاصمة، وما كادت ساعات صباح الأربعاء الأولى تمر حتى

بدأت الانتفاضة في أغلب معسكرات الأمن المركزي الأخرى في العاصمة، في شمالها وشرقها وجنوبها الغربي. وتعالت أصوات اشتباكات الرصاص مع قوات الجيش التي كلفت بسحب السلاح من جنود الأمن المركزي في كافة المعسكرات، بعد أن تزايدت الشكوك من اختراق واسع داخل جهاز الأمن المركزي.

أما في معسكر «الهايكستب» القريب من مطار القاهرة، فقد تجمهر جنود الأمن المركزي بمعسكر لهم يقع في شارع جسر السويس، وحين وصلت القوات المسلحة إلى المعسكر اشتبك معهم الجنود وتحول الاشتباك إلي مطاردة في الشوارع الجانبية المتفرعة من جسر السويس، وشوهدت آثار الدماء على أرض الشارع، واحترقت إحدى سيارات الجيش على الأقل، وتم إغلاق شارع جسر السويس وتعزيز قوات الجيش.

وفي منطقة «الدراسة»، حيث يقع معسكر ضخم لقوات الأمن المركزي، تبادل الجنود المحتشدون النار مع قوات الجيش، ولجأ بعض جنود الأمن المركزي إلى البيوت المحيطة بالمعسكر ومنطقة المقابر بعد نفاد ذخيرتهم.

أما في معسكر «شبرا» فقد رفض الجنود الاستسلام للجيش وانتشروا في المنطقة المحيطة بهم، وكادوا ينجحون في تحطيم أكبر محطة للكهرباء في القاهرة.

ويعد تحرك الأمن المركزي في منطقة «طره» أخطر التحركات جميعًا، فأثناء محاولة الجيش استلام المعسكر واجههم الجنود بإطلاق النار، وبدأت طائرات الهليكوبتر العسكرية بقذفهم بالرصاص. وخرج جنود المعسكر بالآلاف فارين إلى الشوارع حاملين معهم أسلحتهم وتوجهوا إلى سجن طره واستطاعوا أن يقتحموا السجن ومساعدة السجناء على الهرب وبحثوا عن الضباط كي يقتلوهم[1].

وقد بدأ الوضع يأخذ منحًى آخر في شارع الهرم، حيث انحاز كثير من الفواعلية وعمال التراحيل والشحاذين والطلاب والعاطلين عن العمل، الذين يسكنون في

(١) المرجع السابق.

أفقر منطقة في الهرم هي «الطالبية»، إلى جنود الأمن المركزي، وبدؤوا يشتركون معهم في تحطيم الكباريهات والفنادق الموجودة في المنطقة: كازينو الليل، والأهرام، وأويرج الهرم، والأريزونا، وغيرها.

عندما وصلت الأمور إلى هذا الحد تم إعلان حظر التجول في كافة مناطق العاصمة، وتم تحذير المواطنين من البقاء في شوارع المدينة بعد ساعتين من قرار الحظر، خوفًا من أن تشجع حركة الجنود فئات أخرى على التحرك ، خاصة أن عناصر من المهمشين والعاطلين بدأت تشارك جنود الأمن المركزي الفارين في الهجوم على السيارات والمحلات التجارية في منطقة الدقي.

كان الوضع خارج القاهرة أقل حدة بكثير، حيث انحصرت انتفاضة الجنود في القليوبية والإسماعيلية وسوهاج داخل المعسكرات، واستطاعت قوات الجيش أن تحاصرهم وتنزع أسلحتهم بسهولة. وكان الاستثناء الوحيد في أسيوط حيث كانت الأحداث أشد عنفًا. ويقال: إن محافظ أسيوط آنذاك زكي بدر (الذي أصبح وزيرًا للداخلية مكافأة له على دوره في مواجهة الأحداث) قد فتح الهويس (القناطر) في أسيوط للحيلولة دون وصول جنود الأمن المركزي من معسكرهم في البر الشرقي الذي أحرقوه وخرجوا منه، وذلك على غرار حادثة كوبري عباس الشهيرة.

واستخدم الجيش الطائرات لضرب جنود الأمن المركزي، ويوضح ما حدث في أسيوط خوف السلطة من تكرار ما حدث عام ١٩٨١م عندما استطاعت الجماعة الإسلامية الاستيلاء على أقسام الشرطة والسيطرة على المدينة.

كانت حصيلة انتفاضة الأمن المركزي أكثر من ١٠٧ قتيلاً معظمهم من الجنود، ١٠٤ في القاهرة و٣ في أسيوط و٧١٩ جريحًا. وبعد إعادة الجيش السيطرة على الأوضاع، تم القبض على آلاف من الجنود من مواقع الأحداث بالإضافة إلى أعداد من المهمشين، وأمام أحد أقسام الشرطة التي تعرضت للهجوم وقفت دبابات الجيش صفين بينهم طابور من

الجنود المقبوض عليهم، واضعين أياديهم فوق رءوسهم مثل الأسرى وعيونهم زائغة، معظمهم ضعاف الأجسام قصار القامة، بعضهم يرتدي الزي العسكري وآخرون بالملابس الداخلية، مساقون إلى مستقبلهم المظلم في مشهد يشبه إلى حد كبير صلب «سبارتاكوس» ورفاقه على طريق روما. وتم طرد ٢١ ألف جندي من الخدمة.

وفور انتهاء الأحداث، سارع زعماء المعارضة (الوفد، والتجمع، والعمل، والأحرار) إلى لقاء مبارك، حيث أعربوا عن استنكارهم لانتفاضة الأمن المركزي، وتأييدهم المطلق لسياسة النظام في مواجهة الأحداث.

في هذا السياق ينبغي أن نفهم جيدًا مغزى انتفاضة الأمن المركزي، فهؤلاء الجنود درع وزارة الداخلية الأساسي، هم في الأصل أبناء المعدمين والفقراء في الريف والمدينة، وهم من غير المتعلمين، إلا أن ذلك لم يمنعهم من أن يشعروا ببؤس حياتهم كبقية جماهير العمال والفلاحين، وقد أظهرت انتفاضتهم عام ١٩٨٦م وعيهم وفهمهم للكثير من الأمور.

الفصل الرابع

التفجيرات واستهداف مؤسسات الدولة

إذا كنا قد اعترضنا على أسلوب «الانقلابات العسكرية» كآلية للتغيير، رافضين كل ما يتعلق بنهج الانقلابات من ثقافة وأفكار وعلل ومبررات، رغم أن ضحايا الانقلابات في الغالب قلة، فإننا لا يمكننا إلا الإدانة الكاملة لنهج التفجيرات، لأنها في النهاية ضد الوطن ووحدته وتنميته وحقوقه، وضد المواطن البسيط، فغالبًا ما ينتج عنها ضحايا أبرياء لا ذنب لهم، فيهدر دمهم الحرام الذي صانه الإسلام بكل أنواع الصيانة.

كما ينتج عن التفجيرات خسائر مادية تكلف ميزانية الدولة ملايين الجنيهات، كان يمكن أن توجه إلى تعليم الناس وعلاجهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتحسينها.

إذا كانت الجماعات الإسلامية قد بدأت أسلوب التفجيرات، وخاصة في قطاع السياحة، من أجل إحراج الحكومة أمام العالم الخارجي من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل التسبب في مشاكل كثيرة لها حينما ينعدم الدخل من قطاع السياحة وبالتالي تفشل أمام المواطنين فيثورون عليها ويسقطونها، فإن هذا كان فكرًا ساذجًا وخاطئًا، فالدعم الدولي للنظام المصري ظل مستمرًا ضد هذا «الإرهاب» والعكس هو الذي حدث، كما أن الذي تضرر هو المواطن العادي وليس الوزراء والقادة.

مبدئيًا، فإن العلاقة بين الإرهاب والسياحة علاقة عكسية، فصناعة السياحة تتأثر وبشكل كبير بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما زاد الاستقرار والأمان زادت التنمية السياحية وازدهرت، وكلما زاد الإرهاب تقلصت فرصة الدولة في التنمية

السياحية.

وخلال ٦ سنوات، وتحديدًا في الفترة من ١٩٩٣م إليى ١٩٩٨م انخفض عدد الليالي السياحية في مصر بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحققت خسائر مالية فادحة قدرت بنحو ٢,٣ مليار دولار، نتيجة لأحداث التفجيرات التي استهدفت قطاع السياحة خلال تلك الفترة.

لكن بعد انتهاء التفجيرات التي استهدفت هذا القطاع الحيوي بسنة واحدة، تغير الحال تمامًا، واستعادت السياحة عافيتها وأهميتها في دعم الاقتصاد المصري.

وقد بلغ عدد السياح في عام ١٩٩٤م مليونين و٨٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٢ مليونًا و٤٠٠ ألف ليلة سياحية، واستمرت الأرقام في تصاعدها حتى وصلت عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٣ ملايين و٥٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٨ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٢٥,٣٪، وهو رقم لم تشهده السياحة المصرية طوال تاريخها من قبل إلى أن وصل في عام ١٩٩٦ إلى ٣,٩ ملايين سائح.

لنتأمل سويًا هذه الاعتداءات والتفجيرات، ونتوقف أمام كل واحدة وما أحدثته من ألم وخلل وخسارة في المجتمع، ثم ننظر في محصلتها النهائية:

- في ٢١ أكتوبر ١٩٩٢م، قتل سائح بريطاني قرب ديروط.

- في ٢٦ فبراير ١٩٩٣م، قتل سائح تركي وآخر سويدي، وشخص ثالث مصري في انفجار قنبلة بمقهى في قلب القاهرة، وقد جرح ١٩ شخصًا آخرين بما في ذلك ٦ سياح.

- في ٨ يونيو ١٩٩٣م، تم إلقاء قنبلة على حافلة سياحية قرب الأهرام ما أسفر عن مقتل مصريين وجرح ١٥ سائحًا، من بينهم سائحان بريطانيان.

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٣م، قتل أمريكيان وفرنسي وإيطالي، وجرح سائحان آخران في هجوم شنه رجل على فندق سميراميس بالقاهرة، وقالت الشرطة : إن

المنفذ مختل عقليًّا، وقد تم اعتقال المهاجم وإيداعه مستشفى للأمراض العقلية، لكنه هرب لاحقًا وفجر حافلة قرب المتحف المصري بالقاهرة.

– في ٤ مارس ١٩٩٤م، تم تنفيذ هجوم على عبارة سياحية في النيل في جنوب مصر، وقد أسفر الهجوم عن جرح سائح ألماني لفظ أنفاسه الأخيرة فيما بعد.

– في ٢٦ أغسطس ١٩٩٤م، تم إطلاق النار على حافلة سياحية بين الأقصر وسوهاج ما أسفر عن مقتل شاب أسباني.

– في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م، قتل ألمانيان ومصريان في منتجع بالبحر الأحمر، وقد أعدم عضوان من الجماعة الإسلامية بتهمة تنفيذ الحادث في ١٩٩٥م.

– في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤م، تم شن هجومين في جنوب مصر، ما أسفر عن مقتل بريطاني وجرح خمسة أشخاص آخرين.

– في ١٨ أبريل ١٩٩٦م، قتل ١٨ سائحًا يونانيًّا وأصيب ١٤ بجروح في هجوم على واجهة فندق أوروبا قرب أهرام الجيزة.

– في ١٨ سبتمبر ١٩٩٧م، قتل تسعة مصطافين ألمان وسائقهم المصري بعد أن تم تفجير حافلتهم خارج المتحف المصري وسط القاهرة.

– في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧م، قتل ٦٢ شخصًا بما فيهم ٥٨ سائحًا في الأقصر.

– في ٧ أكتوبر ٢٠٠٤م، لقي ٣٤ شخصًا من بينهم سياح إسرائيليون حتفهم وجرح ١٠ آخرون في ثلاثة انفجارات استهدفت فندق هيلتون طابا ومنتجعين سياحيين آخرين في سيناء.

– في ٧ أبريل ٢٠٠٥م ، وقع انفجار في قلب المدينة القديمة بالقاهرة ما أودى بحياة فرنسيين وأمريكي بالإضافة إلى منفذ الهجوم.

– في ٣٠ أبريل ٢٠٠٥م، قتل شخص واحد وجرح ثمانية آخرين في انفجار قرب المتحف المصري بالقاهرة، وكانت الشرطة قد أطلقت النار وقتلت امرأة وجرحت

أخرى بعدما أطلقتا النار على حافلة للسياح.

- في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥م، قتل ٦٠ شخصًا على الأقل في سلسلة انفجارات استهدفت منتجع شرم الشيخ على ساحل البحر الأحمر، وبدأت الانفجارات في منطقة خليج نعمة، ونجمت عن ثلاث سيارات مفخخة على الأقل، حيث استهدف الأول فندق «غزالة جاردنز» مما أدى لتدمير الفندق بالكامل، واستهدف الثاني منطقة السوق القديم.

- في ٢٤ أبريل ٢٠٠٦م، وقعت سلسلة انفجارات بمنتجع دهب على ساحل البحر الأحمر وقد أسفر ذلك عن مقتل ٢٣ شخصًا وإصابة عشرات آخرين، ووقعت الانفجارت في وسط المدينة في مطعمي «نيلسون» و«علاء الدين» وفي متجر غزالة.

وتعليقنا هو أنه لا يمكن أن يكون هذا النهج وطنيًّا أو صحيحًا وفق أي معيار سياسي أو أخلاقي أو عرفي أو منطقي، ولا يمكن لمثل هذه الأحداث أن تهز النظام المصري هزًّا يطيح به، ومن اعتقد ذلك فقد ارتكب إثمًا في مجرد التفكير قبل أن يرتكب إثم الفعل والتنفيذ.

أما منهج اغتيال قادة النظام ورموزه ووزرائه، فهو أسوأ وأبشع، ولا ينتج عنه إلا مزيد من التحسب والاستنفار الأمني، ومزيد من نشاط أجهزة الأمن ضد المواطنين، ومزيد من الفوضى غير المؤثرة على النظام السياسي ولكنها بالتأكيد مؤثرة على سمعة البلاد، ومن هذه الاغتيالات:

- محاولة اغتيال حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق عام ١٩٨٧م.
- محاولة اغتيال النبوي إسماعيل وزير الداخلية السابق عام ١٩٨٧م.
- محاولة اغتيال الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد عام ١٩٨٧م.
- اغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، في ١٢ من أكتوبر ١٩٩٠م،

باعتباره رمزًا من رموز النظام، ومهاجمًا لأفكار الجماعات الإسلامية، ورئيسًا للمنظومة التشريعية التي تتعقب هذه الجماعات.

- اغتيال الكاتب د. فرج فودة عام ١٩٩٢م.
- محاولة اغتيال حسن الألفي وزير الداخلية السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق عام ١٩٩٣م.
- محاولة اغتيال الأديب والروائي نجيب محفوظ عام ١٩٩٤م.

محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

منهج التفجيرات واستهداف السياحة والقيادات ومؤسسات الدولة، مرفوض دينيًا وأخلاقيًا وسياسيًا، ومرفوض وفقًا لأي قانون ولأي مبدأ، إنساني أو حتى حيواني.

فدينيًا، فإن الإسلام حفظ نفوس الناس ودماءهم وأموالهم، وحفظ دم وأمن وسلامة هذا السائح المستأمن الذي دخل البلاد بتأشيرة رسمية وبإذن من أهلها، وهي تساوي عقد أمان له حتى يخرج من بلادنا. وإهدار دم إنسان في الشريعة الإسلامية قضية على جانب كبير وخطير من الأهمية لا يتحدث فيها إلا الفقهاء وفي حالات بعينها لا تنطبق على السائح بأي وجه.

وسياسيًا، فإن الشخص الذي ينفذ مثل هذا العمل الأثيم، أو من خطط ودبر له، أو حتى التيار السياسي الذي يؤيد ذلك، لا يفقه شيئًا في السياسة وفي التعامل مع الدول. فهذه الأحداث تستخدم سياسيًا وثقافيًا وإعلاميًا واقتصاديًا ضدنا، فيقال: إننا إرهابيون متعطشون للدماء نقتل الناس، وهذا كله يعود بالسلب على قضايانا. كما أن لنا مصالح ومواطنون بالخارج يمكن في حركات انتقامية أن يفعل بهم أكثر مما فعلنا نحن بالسياح المقتولين.

واستهداف السياح مرفوض أخلاقيًّا، لأنه يعبر عن دناءة في النفس، فماذا فعل إنسان مسالم جاء للزيارة وإنفاق أمواله في بلادنا، كي نستهدفه ونقتله؟

والذي يريد أن يخوض صراعًا ضد نظام حكم مستبد وطاغ وفاسد، فإن عليه أن يتعلم أصول المقاومة السلمية والتظاهر، وأن يتعلم كيف يحافظ على أرواح الناس وأموالهم وممتلكاتهم، مواطنين كانوا أم أجانب، وأن يكون على يقين بأن مرافق بلاده ودماء مواطنيها خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه وإلا يكون قد ارتكب جريمة خيانة بني وطنه[1].

(١) د. محمد ياسر أبو الفتوح، آثار الإرهاب على اقتصاديات السياحة في مصر، مرصد الإرهاب، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧م.